



جامعة آل البيت

AL al-BAYT UNIVERSITY

بيت الحكمة

العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج  
في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧

The Impact of Saudi Arabia-Iranian  
Relations in the Gulf 2011-2017

إعداد: عافي ساير عيد العنزي

الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠٤٧

إشراف

الدكتور: الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

٢٠١٧-٢٠١٨

## التفويض

أنا الطالب عافي ساير عيد العنزي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

التوقيع

التاريخ

## العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج

في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧

إعداد: عافي ساير عيد الغزي

إشراف

الدكتور: الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة:
.....	الأستاذ الدكتور رئيساً ومشرفاً
.....	الدكتور عضواً
.....	الدكتور عضواً
.....	الأستاذ الدكتور عضواً خارجياً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت/ الأردن.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ // ١٤٤٠ هـ الموافق / / ٢٠١٨ م

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل

أسمه بكل افتخار.. وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.. والذي

العزیز...

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والنفاني.. إلى بسمه

الحياة وسر الوجود، الذي أثمر دعائها نجاحي، وحنانها أضحى بلسم جراحي إلى أعلى

الحياب... أمي الحبيبة

إلى من صبرت وتحملت وشجعتني إلى شريكة حياتي نصفي الثاني جزاك الله كل خير

زوجتي الغالية

إلى ابنائي الذين أتمنى لهم التفوق العلمي الدائم والنجاح في حياتهم

---

(١) - التوبة: ١٠٥

## بطاقة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر...

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء ...

أتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذه الدراسة، وأخص بذلك مشرفي، الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة، الذي قوم، وتابع، وصوب، بحسن إرشاده لي في كل مراحل الدراسة، والذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم، التي تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله...

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت و

بيت الحكمة على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة.

والشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة

رغم انشغالاتهم الأكاديمية لإعطاء النصح والإرشاد لإثراء هذه الدراسة فجزاهم الله تعالى خير

الجزاء ولهم مني كل الشكر والثناء.

## فهرس المحتويات

فهرس المحتويات .....	و
الملخص باللغة العربية.....	ي
أولاً: المقدمة: .....	١
ثانياً: أهمية الدراسة: .....	٢
ثالثاً: أهداف الدراسة:.....	٣
رابعاً: مشكلة الدراسة واسئلتها:.....	٣
خامساً: فروض الدراسة: .....	٤
سادساً: حدود الدراسة: .....	٤
سابعاً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة:.....	٥
ثامناً: منهجية الدراسة:.....	٦
تاسعاً: الدراسات السابقة:.....	٧
فصل تمهيدي مفهوم العلاقات الدولية، وأمن واستقرار الخليج.....	١٢
مبحث أول ماهية العلاقات الدولية.....	١٣
المطلب الأول نشأة ومفهوم العلاقات الدولية .....	١٣
أولاً: نشأة العلاقات الدولية: .....	١٣
ثانياً: تعريف العلاقات الدولية: .....	١٦

١٨.....	ثالثاً: الهدف من العلاقات الدولية:
١٩.....	المطلب الثاني العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.
٢٠.....	أولاً: تعريف السياسة الخارجية:
٢٢.....	ثانياً: أهداف السياسة الخارجية:
٢٢.....	مبحث ثاني مفهوم دول الخليج، وأهمية أمنه واستقراره.
٢٢.....	المطلب الأول مفهوم دول الخليج.
٢٤.....	أولاً: مفهوم الأمن المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي:
٢٤.....	ثانياً: أسباب قيام تحالف أممي لدول الخليج:
٢٦.....	ثالثاً: التهديدات الإقليمية والدولية للمجلس:
٢٧.....	المطلب الثاني أمن الخليج.
٣٠.....	الفصل الأول العلاقات السعودية الإيرانية.
٣١.....	المبحث الأول محددات العلاقات السعودية الإيرانية.
٣١.....	المطلب الأول المحددات الداخلية.
٣١.....	الفرع الأول المحددات السياسية.
٣٢.....	أولاً: القيادة الحاكمة في السعودية:
٣٥.....	ثانياً: القيادة السياسية في إيران:
٤٠.....	الفرع الثاني المحددات الاستراتيجية والأمنية.

- أولاً: الرؤية السعودية للأمن في منطقة الخليج:..... ٤١
- ثانياً: الرؤية الإيرانية للأمن في منطقة الخليج:..... ٤٢
- المطلب الثاني المحددات الخارجية..... ٤٣
- أولاً: المحددات الدولية والإقليمية للمملكة العربية السعودية:..... ٤٤
- ثانياً: المحددات الدولية والإقليمية لإيران:..... ٤٩
- المبحث الثاني عوامل التجاذب والتنافر في العلاقة السعودية الإيرانية..... ٥٢
- المطلب الأول عوامل التجاذب في العلاقة السعودية الإيرانية..... ٥٢
- المطلب الثاني عوامل التنافر في العلاقة السعودية الإيرانية..... ٥٤
- المبحث الثالث التحالفات والاستقطابات الدولية وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية..... ٦٠
- المطلب الأول التحالفات وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية..... ٦٠
- المطلب الثاني الاستقطابات الدولية وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية..... ٦٢
- الفصل الثاني أثر وانعكاس العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج..... ٦٦
- المبحث الأول أثر السياسة الخارجية السعودية على دول الخليج..... ٦٧
- المطلب الأول مقومات السياسة السعودية..... ٦٧
- المطلب الثاني التقارب السعودي الإماراتي وأمن الخليج..... ٧٠
- المبحث الثاني أثر السياسة الخارجية الإيرانية على دول الخليج..... ٧٣
- المطلب الأول العمق الاستراتيجي وتحقيق أمن دول الخليج في عالم فوضوي..... ٧٤



المطلب الثاني المنظور الإيراني لأمن الخليج.....	٧٦
المبحث الثالث أثر العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج.....	٨١
المطلب الأول أثر العلاقات السعودية الإيرانية على البحرين.....	٨٢
المطلب الثاني أثر العلاقات السعودية الإيرانية على اليمن.....	٨٤
الخاتمة.....	٨٧
أولاً: نتائج الدراسة:.....	٨٨
ثانياً: التوصيات:.....	٩٠
المراجع.....	٩١
أولاً: الكتب:.....	٩١
ثانياً: الرسائل الجامعية:.....	٩٥
ثالثاً: أبحاث، ومقالات، وتحليلات، وتحليل موقف، ومراجعة كتب، وندوات، ومؤتمرات، وأوراق علمية:.....	٩٧
رابعاً: مقالات من الانترنت:.....	١٠٠
خامساً: مراجع أجنبية:.....	١٠٢

## الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، وقد انطلقت الدراسة من فرضية تقول بأنه: للعلاقات السعودية الإيرانية تأثير مباشر وغير مباشر على دول الخليج. وقد تم إجراء هذه الدراسة من خلال مقدمة وفصل تمهيدي تحدث عن مفهوم العلاقات الدولية، ومفهوم أمن واستقرار الخليج، فيما تحدث الفصل الأول عن العلاقات السعودية الإيرانية، ومحددات هذه العلاقة الداخلية والخارجية، كما تحدث الفصل الأول عن عوامل التجاذب والتنافر في العلاقة السعودية الإيرانية، أما الفصل الثاني فقد تحدث ومن خلال ثلاثة مباحث عن أثر السياسة الخارجية السعودية على دول الخليج، وعن أثر السياسة الخارجية الإيرانية على دول الخليج، وعن أثر العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج، وقد تم ذلك اعتماداً على منهج النظام الدولي، ومنهج صنع القرار. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: هناك متغيرات تُحدد الرؤية السعودية لأمنها ولأمن الخليج، أولها: الموقع الاستراتيجي للسعودية، وثانيهما: حفظ توازن القوى الإقليمية في المنطقة، وثالثهما الطبيعة الدينية والمؤسسية للنظام السياسي السعودي، وتتمثل الرؤية السعودية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في تقليص القوة العسكرية وترويض الدور الإيراني في الخليج، وتطوير وبناء قوة ردعية عربية إقليمية خليجية، كما تُمثل السياسة الإيرانية في منطقة الخليج تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي، وسيُبقى هذا التهديد قائماً نظراً لبقاء العلاقات العربية الإيرانية تسير في واقع تصارعي مفتوح، ومع غياب مفهوم الأمن القومي العربي واقتصار التفكير على الأمن القومي الفردي لكل دولة على حده،

ومجموعة من التوصيات أهمها: التوصية باستثمار العلاقات السعودية الإيرانية للتخفيف من حدة أطماع إيران في بعض الدول العربية بشكل عام وفي دول الخليج بشكل خاص، والتوصية بإنهاء الخلافات الخليجية مع بعض الدول مثل قطر، لأن خلاف الرأي لا يجب أن يُخرج بعض الدول من الوحدة الخليجية، وضرورة ضرورة تحصين مملكة البحرين ضد جميع الاعتداءات الخارجية المحتملة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السعودية الإيرانية، الخليج، البحرين، اليمن، أمن الخليج.

## الملخص باللغة الإنجليزية

The study aimed to identify the Saudi-Iranian relations and their impact on the Gulf States in the period 2011-2017. The study started from the premise that: Saudi-Iranian relations have a direct and indirect impact on the Gulf countries.

The first chapter deals with the Saudi-Iranian relations and the determinants of this internal and external relationship. The first chapter also discusses the factors of attraction and dissonance in the Saudi-Iranian relationship, the second chapter deals with the impact of Saudi foreign policy on the Gulf States, the impact of Iran's foreign policy on the Gulf States, and the impact of Saudi-Iranian relations on the Gulf States, International, and decision-making approach.

The study concluded: The first is the strategic location of Saudi Arabia and the second is the preservation of the regional balance of power in the region, and the third is the religious and institutional nature of the Saudi political system. The Saudi strategic vision for the Gulf region To reduce the military power and tame the Iranian role in the Arabian Gulf, and to develop and build a regional Arab deterrent force Gulf, and Iranian policy in the Gulf region is a real threat to Arab national security, The absence of the concept of Arab national security and the limited thinking on the individual national security of each country.

And a number of recommendations, the most important of which are:  
Recommending the investment of Saudi-Iranian relations to alleviate Iran's

ambitions in some Arab countries in general and Especially the Gulf states, and recommending the end of the Gulf disputes with some countries such as Qatar, because the disagreement should not lead some countries out of the unity of the Gulf, and the need to fortify the Kingdom of Bahrain against all possible external aggressions.

that the Iranian policy in the Arab Gulf region poses a real threat to Arab national security. This thread will remain in view of the survival of the Arab-Iranian relations in an open and open reality. For each country and a set of recommendations, the most important of which are: Recommending the investment of Saudi-Iranian relations, to alleviate Iran's ambitions in some Arab countries in general and in the Gulf countries in particular.

**Keywords: Saudi-Iranian Relations, Arabian Gulf, Bahrain, Yemen, Gulf Security.**

## أولاً: المقدمة:

تعد العلاقات السعودية-الإيرانية من العلاقات المعقدة بين الدول، ويعود هذا إلى عدة عوامل، ولعل أهمها العامل الجغرافي المتمثل في الصراع على سيادة الخليج، فإيران حاولت ولا زالت تحاول فرض سيطرتها على الخليج، بينما يبقى أمن الخليج من أولى اهتمامات المملكة العربية السعودية، حيث يربط الخليج بما فيه السعودية تضامن طبيعي؛ نتيجة للواقع التاريخي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، والاقتصادي لدول المنطقة (رجب، ١٩٩٦، س: ١٩).

ورغم أن العلاقات السعودية الإيرانية شهدت توتراً كبيراً منذ اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وحتى قرار المملكة العربية السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، إلا أنها اليوم تتجه نحو عودة العلاقات بين هاتين الدولتين، فمن الملاحظ في الآونة الأخيرة استدارة السعودية للبحث عن مخرج جديد للوضع القائم، بالانفتاح على إيران، خاصة وأن أزمة البيت الخليجي قد خرجت عن سيطرتها، وفشلت في فرض الانصياع على الدوحة؛ مما أفرز توازناً جديداً في الخليج ليس لمصلحة سياسة السعودية، خاصة بعدما حظيت قطر بتضامن دولي وإقليمي لا سيما مع دخول تركيا على الخط، وهي الدولة التي تعتبرها السعودية ضمناً منافساً إسلامياً، وإقليمياً لها؛ لذلك بات على الرياض تحييد إيران عن هذا الصراع حتى لا تُجابه بحلف قوي جديد في عقر دارها الخليجي (قمورية، ٢٠١٧)، لذلك جاءت هذه الدراسة الموسومة ب: "أثر العلاقات السعودية-الإيرانية وانعكاساتها على دول الخليج (٢٠١١-٢٠١٧)" لترصد أثر العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١-٢٠١٧.

## ثانياً: أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال ارتباطه بمسألة معقدة يشهدها الخليج اليوم وعلى رأس هذه المسائل تأتي المشكلة القطرية التي سببت القلق للسعودية ولمعظم دول الخليج، وتمتد الأهمية لتشمل تأثير العلاقات السعودية الإيرانية خلال فترة الدراسة على دول الخليج خاصة وأن هذه الدراسة ستلقي الضوء على التأثير المباشر لهذه العلاقات على دول الخليج جميعها؛ وبناءً على ذلك سيكون لهذه الدراسة أهميتان الأولى علمية بحتة، والثانية عملية أو تطبيقية.

### ١- الأهمية العلمية:

سيستفيد من هذه الدراسة بإذن الله طالب علم، أو باحث في العلوم السياسية، خاصة وأن هذه الدراسة ستكون متماشية مع الأحداث حتى نهايتها، والدليل على ذلك أن الجزء الثاني من مقدمة هذه الخطة مأخوذة من مقالة مكتوبة بتاريخ ( ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧)، حيث سيحاول الباحث جاهداً أن تكون معظم المراجع حديثة مواكبة للحدث، خاصة وإننا نشهد أحداث متسارعة في الخليج لا بد من مواكبتها لتأخذ الرسالة قيمتها العلمية الحقيقية.

### ٢- الأهمية التطبيقية:

سوف يستفيد من هذه الرسالة صناع القرار على صعيد الممارسة العملية من خلال الاطلاع على الآثار الذي تتركها العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج كافة بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة وأن الباحث سيلتزم الحيادية التامة في تحليله ونقله لآثار هذه العلاقات، وبذات



الوقت سيقوم الباحث بإذن الله بالكشف عن الجوانب السلبية في هذه العلاقات لتقويمها، وتسلط الضوء على الجوانب الإيجابية بهدف تعزيزها.

### ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ١- التعرف على العلاقات الإيرانية السعودية ٢٠١١-٢٠١٧.
- ٢- توضيح أهمية العلاقات السعودية الإيرانية على استقرار وأمن الخليج.
- ٣- بيان أثر وانعكاسات العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج في الفترة الواقعة بين ٢٠١١-٢٠١٧.

### رابعاً: مشكلة الدراسة واسئلتها:

تؤثر العلاقات الخارجية بين الدول خاصة العلاقات السعودية الإيرانية من خلال مصالحها على دول الخليج، ولما كانت دول الخليج هي الأكثر والأسرع تأثراً بهذه العلاقات؛ فقد أمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي:

ما مدى تأثير العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج في الفترة الواقعة بين

٢٠١١-٢٠١٧، وما مدى انعكاساتها على هذه الدول خلال فترة الدراسة؟

وينبثق عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

١- كيف كانت العلاقات السعودية الإيرانية بين عامي ٢٠١١-٢٠١٧؟

٢- ما هي الآثار التي تتركها العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج؟

٣- ما هي الانعكاسات التي تتركها العلاقات السعودي الإيرانية على دول الخليج؟

#### خامساً: فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أنه للعلاقات السعودية الإيرانية تأثير مباشر وغير مباشر على دول الخليج، ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

١- تؤثر العلاقات السعودية الإيرانية بشكل مباشر على دول الخليج في الفترة الممتدة بين عامي

٢٠١١-٢٠١٧.

٢- تؤثر العلاقات السعودية الإيرانية بشكل غير مباشر على دول الخليج في الفترة الممتدة بين

عامي ٢٠١١-٢٠١٧.

٣- هناك انعكاسات خاصة تتركها العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج.

#### سادساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: ٢٠١١-٢٠١٧، وقد تم اختيار عام ٢٠١١، كبداية للدراسة لأنه العام الذي كانت

فيه العلاقات بين إيران والسعودية الأكثر توتراً في الزمن المعاصر، أما اختيار العام ٢٠١٧ كنهاية

للفترة الزمنية للدراسة؛ فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يُمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات

والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع.

## سابعاً: المتغيرات ومفاهيم الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

### ١- العلاقات السعودية الإيرانية:

**أ** **التعريف الاصطلاحي:** شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية توترات عدة منذ سقوط الشاه

حليف الرياض عام ١٩٧٩، إلا أن الخلافات وصلت بين الجانبين إلى ذروتها على خلفية

تباين الآراء والاتجاهات حول ما يجري في الخليج، خاصة وأن السعودية وإيران فاعلان رئيسان

في دول الخليج (عبد الله، ٢٠١٦، ص: ٢).

**ب** **التعريف الإجرائي:** أمكن صياغة المؤشرات التالية للعلاقات السعودية الإيرانية:

- الجانب السياسي والدبلوماسي.

- جانب التحالفات والاستقطابات الدولية.

- جانب التجاذبات والتنافرات.

ويُعرّف الباحث العلاقات السعودية الإيرانية إجرائياً بأنها: علاقات سياسية بين دولتين تقعان

في إقليم واحد هو الشرق الأوسط هما المملكة العربية السعودية، وجمهورية إيران، تتميز هذه

العلاقات بأنها مؤثرة وبشدة في الزمن المعاصر على دول الجوار، وخاصة دول الخليج.

٢- **دول الخليج:** هي عبارة عن الدول العربية التالية: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت،

سلطنة عُمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين.

٣- **منطقة الخليج:** (بالإنجليزية: Arabian Gulf): هي المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والجزء الجنوبي الغربي من إيران. سُميت المنطقة بذلك نسبةً إلى الخليج الذي يقع فيها؛ حيث يرتبط الخليج في بحر العرب عن طريق مضيق هُرمز، وتبلغ مساحته ما يقارب ٢٤١,٠٠٠ كم٢.

### **ثامناً: منهجية الدراسة:**

سيتم الاعتماد على منهج النظام الدولي، ومنهج صنع القرار، حيث ينظر منهج النظام الدولي إلى الظواهر الدولية على أنها أجزاء تتفاعل في إطار نظام عام وأشمل ووجود تأثير وتأثر بين هذه الظواهر وطبيعة النظام، نظراً لمقدرته على تجاوز الحدود التي تفصل بين المستوى الداخلي، والمستوى الخارجي في التحليل، وإيجاد العلاقة التي تربط بين مختلف المتغيرات التي تتميز بحالة التفاعل فيما بينها، بمعنى أن أي تغير يحدث في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في مجموعة أخرى من المتغيرات، على اعتبار أن مجال تأثير الظاهرة موضوع الدراسة يمتد إلى المستوى الإقليمي، وبذلك يُساعد هذا المنهج على معرفة الأثر التي تتركه العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج، أما منهج صنع القرار فهو عملية ملازمة لجميع النظم السياسية، رغم اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، وبغض النظر عن كونها تقليدية، أو حديثة، ديمقراطية أم مستبدة، وأياً كانت الإيديولوجيا التي تؤمن بها.

## تاسعاً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهمها:

- 1- Charles A. McLean II (2001) ، 'End Of The Islamic Cold War: The Saudi Iranian Detente And Its Implications' ، Thesis ، Naval Postgraduate School Monterey ، California.

لا يقتصر التعاون بين المملكة العربية السعودية وإيران على التوفيق بين الخلافات الدبلوماسية، ولكن التعاون يمتد ليشمل مجالات عديدة منها النفط والتجارة والأمن الداخلي، فما هي القوى التي تساهم في تقليل التوتر بين هذين البلدين، والأهم من كل ذلك ما هي انعكاسات العلاقات الجديدة بين هذين الدولتين؟ فقد فشلت سياسة الاحتواء المزدوج التي كانت تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية تسعينات القرن الماضي في إقرار عملية السلام في الشرق الأوسط، ومع ذلك فإن الظروف الاقتصادية القاسية التي حصلت في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ نتيجة انهيار أسعار النفط؛ أجبرت هذين الدولتين على التعاون من خلال منظمة الدول المصدرة للنفط، فمن المنطقي أن الانفراج في العلاقات السعودية- الإيرانية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط مما يؤثر سلباً على اقتصاد العديد من دول العالم، خاصة وأن هذا الارتفاع في أسعار النفط سوف يؤدي إلى مزيد من الاستقرار الداخلي في كل من الدولتين، إضافة إلى زيادة التنمية الاقتصادية في كل من البلدين، وفي ذلك يعتقد بعض السياسيين أن عودة إيران إلى المشهد السياسي الخليجي؛ يخفف من حدة التوترات في المنطقة، مما يؤدي إلى تحسن في العلاقات بين دول الخليج، مما يخلق إمكانيات لوضع إطار أمني إقليمي مستقر قد يؤثر على دور الولايات المتحدة في المنطقة.

٢- عطا الله زايد الزايد (٢٠٠٣)، العلاقات السياسية السعودية- الإيرانية، وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج (٢٠٠٣-١٩٨٠)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات السياسية السعودية- الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-١٩٨٠م)، نظراً لأهمية كلا الدولتين باعتبارهما قطبي الخليج منذ خروج العراق من لعبة التوازن الإقليمي مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، ونظراً لما توليه دول العالم لكلا الدولتين من اهتمام بالغ في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تتمتع منطقة الخليج بموقع استراتيجي غاية في الأهمية من الناحية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، حيث يُعتبر صلة الوصل بين الشرق، والغرب، ويمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، إضافة إلى احتضانه لأهم الأماكن الإسلامية المقدسة، مما يُعزز أهميته في الماضي، والحاضر، ويُفسر سبب تنافس القوى العظمى عليه عبر التاريخ.

٣- عبد الله زيد إبراهيم آل محمود (٢٠٠٧)، العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٧٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، هدفت هذه الدراسة لإبراز العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، سواءً كانت إيجابية أم سلبية، لما لها انعكاس إقليمي، ودولي، وذلك بسبب موقع الدولتين الاستراتيجي، وتأثيرهما الروحي، وامتلاكهما مخزوناً هائلاً من النفط، والغاز، وقد بينت الدراسة موقف البلدين من العولمة، والنظام أحادي القطبية، ومشروع الشرق الأوسط الجديد، ومدى تأثر البلدين بها، كما

٤- تم التطرق إلى أن الولايات المتحدة الأميركية بحكم وجودها الفعلي، والمعنوي في المنطقة فإن لها تأثيراً في مجرى العلاقات بين السعودية وإيران، وأخيراً وصول المحافظين إلى أغلب مقاعد مجلس الشورى الإيراني، وكون الرئيس الذي تم انتخابه في آب/ أغسطس ٢٠٠٠ (محمود أحمدي نجاد) محسوباً على المحافظين؛ فإن العلاقات بين البلدين سوف تتأثر بتأثر بذلك.

٥- مخذ مبيضين (٢٠٠٨)، العلاقات الخليجية الإيرانية (٢٠٠٦-١٩٩٧) السعودية حالة دراسة، مجلة المنارة، مجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية، والعلاقات السعودية حالة دراسة منذ حكم خاتمي (٢٠٠٦-١٩٩٧) وحتى رئاسة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية، والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب، والتنافر بين قطبي الخليج السعودية، وإيران، وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وإيران، مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح، والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، إضافة إلى عقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين، وكانت طبيعة التقارب تتم عبر بعض المشاريع الاقتصادية والتي كان للنفط التأثير الواضح على عمليات التقارب، إضافة إلى التطورات الدولية، أما بالنسبة لعناصر الاختلاف؛ فكان على رأسها النزاع الإماراتي الإيراني، حول الجزر الإماراتية المحتلة، والاختلاف الطائفي، كما بينت الدراسة ان تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني؛ قد أدى

٦- إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

٧- فؤاد عاطف العبادي (٢٠١٢)، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج (١٩٩١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسة الخارجية الإيرانية، وأثرها على أمن الخليج (١٩٩١-٢٠١٢)، والذي امتاز بشكل واضح التقارب، والتنافر في العلاقات الإيرانية الخليجية، ومدى تأثير أمن الخليج لعدة أسباب مقوماتها السياسة الخارجية الإيرانية، ويُعزى ذلك الصراع الطويل في المنطقة لحساسية الموقع الإيراني، والخليجي، وغنى المنطقة بمصادر الطاقة، والغاز، والتي فتحت الباب على مصراعيه من أجل التدخل الأجنبي، وبسبب توجهات النخبة السياسية الإيرانية الخارجية اللا مسؤولة وأهدافها التوسعية وبسط النفوذ باستخدام مصطلحات جديدة لتصدير الثورة (الساحة الدينية)، وتعديل سياستها الواضحة بعد حرب الخليج الثانية، حيث أصبحت معتدلة وبرجماتية، واستخدام الدبلوماسية الناعمة من أجل التقارب، ومن ثم تصدر بعض التصرفات فتنتهي بالتنافر على الرغم من أن التقارب لم يتأثر بين إيران والخليج، وقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى العناصر السياسة الخارجية الإيرانية، وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية، والأبعاد الأيديولوجية الثورية الدينية، والجهود الخليجية في تحقيق مبدأ توازن القوى في منطقة الخليج، حيث كانت عوامل مؤثرة على أمن الخليج سعت إيران من خلال سياستها الخارجية وبكل طاقتها كمن أجل بسط النفوذ، وحماية الخليج مع دول الخليج كبديل عن العراق.



الدكتور جمال عبد الله (٢٠١٦)، السعودية وإيران صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، هدفت هذه الدراسة إلى شرح لوضع العلاقات السعودية الإيرانية حتى شهر شباط من عام ٢٠١٦، وانعكاسات هذه العلاقات على الوضع الإقليمي للشرق الأوسط، حيث شرح أسباب الأزمة التي قامت بين الدولتين في عام ٢٠١٦، حين أعلنت المملكة العربية السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٦، كما أشار في سيق التقرير إلى تداعيات الصراع السعودي الإيراني على قضايا المنطقة، وتوصل التقرير في خاتمته إلى أن التصعيد الذي تشهده العلاقات السعودية الإيرانية يُمثل فصلاً جديداً من التوتر بين البلدين، ولكن الكاتب لم يتوقع أن يتطور الأمر إلى نشوب حرب عسكرية بين البلدين.

## فصل تمهيدي

### مفهوم العلاقات الدولية، وأمن واستقرار الخليج

تعد العلاقات قديمة قدم الإنسان ذاته، نظراً لكون الإنسان مخلوق اجتماعي بطبيعته، خاصة وأنه من الصعب أن يعيش منفرداً، لذلك نراه قد تعاون مع الآخرين إما بسبب الحماية وإما بسبب تأمين الطعام، وإما تلبية لغريزة الاجتماع المتوفرة لديه، مما يعني أن العلاقات قد بدأت منذ وضع الإنسان قدمه على هذه الأرض.

وليس هناك أدنى شك في أن تكاثر البشر على الأرض، قد ولد العلاقات الاجتماعية وهي العلاقات التي تطورت بحد ذاتها مع تطور البشرية من مجتمع بدائي إلى مجتمع أكثر تطوراً، حتى نشأت الدول وتطورت معها الحضارات المختلفة؛ مما خلق نوعاً من التبادل الحضاري بين هذه الدول نشأت من خلاله علاقات خاصة بين الدول ككيانات مستقلة لكل واحدة منها سماتها الخاصة. ولكن هذا النوع من التفاعلات وانتقال الحضارات لم يقتصر على العلاقات السلمية والودية وتبادل الثقافات والأفكار وإنما تعداه إلى طمع بعض الدول بدول أخرى بغض النظر عن قربها أو بعدها الجغرافي، مما خلق جواً من عدم الاستقرار في بعض الأقاليم خالطته حروب كثيرة ومديدة، ومتغيرة الأماكن، والأزمات، والرجالات، والشعارات والأهداف السياسية، وطالما اختبأت الأسباب الحقيقية لتلك الحروب خلف تلك الحروب وأهدافها (سكزية، ٢٠١٤).

وفي الزمن الحاضر أدى توتر العلاقات الدولية بين بعض الدول إلى التأثير على مناطق إقليمية تنتمي إليها هذه الدول ومن هذه العلاقات الدولية، العلاقات السعودية الإيرانية، والتي أدت تداعيتها إلى التأثير بشكل أو بآخر على دول الخليج، وللتعرف على هذا الأثر لا بد أولاً من

التعرف على (ماهية العلاقات الدولية) في مبحث أول، و(مفهوم دول الخليج، وأهمية أمنه واستقراره) في مبحث ثانٍ.

## مبحث أول ماهية العلاقات الدولية

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال مطلبين يتحدث الأول عن نشأة ومفهوم العلاقات الدولية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

### المطلب الأول نشأة ومفهوم العلاقات الدولية

سيتم في هذا المطلب الحديث عن ثلاثة مواضيع هي نشأة العلاقات الدولية، وتعريف العلاقات الدولية، وأهداف العلاقات الدولية، وذلك من خلال الفقرات الثلاث التالية:

#### أولاً: نشأة العلاقات الدولية:

بدأ الإنسان حياته على وجه الأرض في حياة بدائية كان يعتمد فيها على الصيد من البيئة المحيطة، وتطور ليستأنس بعض الحيوانات الأليفة فانتقل إلى الرعي، وكان سكنه بداية في الكهوف، والمغاور، ليحمي نفسه من برد الشتاء، وحر الصيف. ثم تكاثر البشر، وازدادت أعدادهم وبذلك بدأ تكون النواة الأولى للمجتمع الإنساني، المؤلفة من الزوج والزوجة وأولادهما مشكلين الأسرة، وبعد ذلك أصبحت مجموعة الأسر تنتمي إلى بعضها البعض عن طريق القرابة؛ فتكونت العشيرة؛ فأصبح هناك مجموعات كبيرة من العشائر حيث اتخذت كل واحدة من هذه العشائر مكاناً لإقامتها، وبالتالي أصبت كل مجموعة من العشائر تكون القبيلة والتي ظهرت حاجتها على التنظيم والرعاية وبعض المتطلبات الخاصة للقيام بشؤونها؛ فبرزت الحاجة إلى وجود علاقات وروابط بين القبائل بعضها ببعض، فكانت هذه العلاقات تأخذ شكلين، الشكل الأول هو علاقات الود والسلم

والتفاهم، والصورة الثانية علاقات الحرب والتنازع على أماكن الرعي والصيد. وهكذا بدأ تاريخ العلاقات بين الأمم والشعوب (طشطوش، ٢٠١٠، ص: ١٠).

وتطورت الحياة عندما انتقل الإنسان من الصيد والرعي إلى استخدام الأدوات واستخدام النار في الطهي، إضافة إلى انتقاله إلى بيوت الحجر والطين، وفي عجلة يمكن التعرف على العلاقات التي كانت سائدة بين هذه الأمم والشعوب. فالعلاقات الفرعونية مع دول الجوار كانت قائمة على مبدأ التوازن في القوة وعدم السماح لغيرها بالتفوق والسيطرة عليها. فيما كانت علاقات الاغريق تتميز بتبادل البعثات الدبلوماسية، وتوقيع معاهدات السلم والحرب والصلح بين المدن اليونانية المختلفة، ومن اللافت للنظر أن تلك المعاهدات كان فيها بعض الفقرات التي لا تزال مستخدمة في الزمن المعاصر. أما علاقات الرومان فقد تميزت باستخدام القوة بكثرة على حساب الدبلوماسية (طشطوش، ٢٠١٠، ص: ١٠).

وبالانتقال إلى مطلع العصور الحديثة قد كان الفلاسفة في ذلك العصر يتناولون العلاقات الدولية في ضوء القيم المثالية، يرسمون فيها صورة فاضلة للتعامل بين الدول، حتى وصل الأمر ببعض هؤلاء للدعوة إلى الحكومة العالمية، تلافياً لمسببات الحروب فقد اعتبروا أن نشوب الحروب بين الدول ناتج عن انقسام الإنسانية بين الدول كوحدات سياسية متميزة (بدوي، ٢٠٠٠، ص: ٧٠).

يُعتبر العالم الإنجليزي (J. Bentham) أول من استخدم تعبير علم العلاقات الدولية في نهاية القرن الثامن عشر، ثم أعيد استخدامه من المختصين الذين يدرسون العلاقات العالمية من منظار قانوني بحت (كولار، ١٩٨٥، ص: ٧).

ولكن الواقع العملي يُثبت أن ظهور علم العلاقات الدولية كان بعد الحرب العالمية الأولى، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأميركية بداية بعد أن انتهت تقريباً الحقبة الأوربية في السياسة العالمية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ عندها برزت الولايات المتحدة الأميركية على مسرح الأحداث السياسية بعد مشاركتها وانتصارها في تلك الحرب، هنا ظهر واضحاً اهتمام الباحثين الأكاديميين ينصب على الدور الأميركي الدولي، حتى أنهم أخذوا يصفون دراسات العلاقات الدولية بتخصص أميركي (خلف، ١٩٩٦، ص: ١٠٤).

وبعد انتشار وتطور تدريس موضوع العلاقات الدولية إلى إنجلترا أولاً ومن ثم إلى معظم دول العالم، فأصبح هذا الموضوع يُدرس ضمن موضوع التاريخ الدبلوماسي، ثم انتقل إلى حقل القانون الدولي والمنظمات الدولية، وفي أربعينات وخمسينات القرن الماضي أصبحت تُدرس تحت عنوان السياسة الدولية. والحقيقة أنه منذ عام (١٩٤٥) شهد دراسة هذا الموضوع تطوراً كبيراً خاصة في الولايات المتحدة الأميركية، وقد ساهم في هذا التطور العديد من العوامل ومن أهم هذه العوامل: التقدم الكبير في صناعة الأسلحة الحربية، والثورة التكنولوجية التي طورت الاعتمادية المتبادلة بين الأمم والمجموعات البشرية، بضاف إلى ما سبق نمو القوة الشيوعية، وظهور الثورات المناهضة للاستعمار (توفيق، ٢٠٠٠، ص: ٢٩).

وبالتالي يُمكن القول بأن العلاقات الدولية قد دخلت مرحلة جديدة عقب الحرب العالمية الثانية، وكان من أهم نتائج هذا الأمر: إدخال مواضيع ومفردات جديدة ساهمت في توسيع دراستها، وطرحت مسألة كيفية إبقاء الصراعات محدودة، ومنع اندلاع حرب نووية شاملة، ومحاولة وضع وسائل مناسبة لتجنب الحرب، كما أضيف بعد جديد للعلاقات الدولية يتمثل في الاهتمام برفاهية

الشعوب والذي تم اعتباره من أهم واجبات التنظيم الدولي، ومواد العلاقات الدولية المعاصرة، كما سعى رجال القانون إلى تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين اللاعبين في المسرح الدولي، والعمل على ترجمتها إلى الواقع والتأكد من تطبيقها، وقد تم وضع ذلك بعد إعلان الرئيس الأمريكي بوش ملامح قيام النظام العالمي الجديد، والذي بدأت ملامحه تتضح بعد حرب الخليج الثانية، حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١، عندما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي الدولة المسيطرة على النسق الدولي (القطاطشة، ٢٠١٤، ص: ١٤، ١٥)، أنظر أيضاً (الرضبي، ١٩٩٩، ص: ١٠١).

### ثانياً: تعريف العلاقات الدولية:

يقول توفيق (٢٠٠٠، ص: ١١)، إن مصطلح الدولية (International) تم استخدامه باعتباره حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك، ولكن ربما كانت كلمة (Interstates)، أكثر دقة للتعبير عن الدولية، ذلك لأن مصطلح الدولة في العلوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه المجتمعات.

وتتميز تفاعلات العلاقات الدولية بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، ولا يعني ذلك باي حال من الأحوال أن الدولية تقتصر على الفاعلين الدوليين على الدول كما كان يُنظر إليها في العقود الماضية، فقد أضحت عبارة عن تفاعلات ثنائية الأوجه، أو تفاعلات ذات نمطين، النمط الأول منها نمط تعاوني، أما النمط الثاني فهو نمط صراعي، إلا أن النمط الصناعي هو النمط الغالب على التفاعلات الدولية رغم محاولة الدولة إخفاء تلك الحقيقة أو التكر لها، وربما يكون النمط التعاوني والتي تظهر فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط

صراعي آخر تديره الدولة، أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول على الرغم من حقيقة قيامها لخدم صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى (القطاطشة، ٢٠١٤، ص: ٢١).

وقد عرّف جيمس براي العلاقات الدولية في عام ١٩٢٢ قائلاً بأنها: " تلك التي تُعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة (ميلاد، ١٩٩١، ص: ٩)، فيما عرّفها كلاً من غريسون كيرك ووالتر شارب عام ١٩٤٠ بأنها: " تلك العلاقات التي تهتم بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية"، فيما عرّفها هانس مورغانثو بأن: " جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة" (حتي، ١٩٨٥، ص: ٨). أما كارل دويتش فقد عرّف العلاقات الدولية بأنها: " ذلك المجال من أعمال البشر، حيث يتلاقى ترابط لا مهرب منه على سيطرة قاصرة، لا نستطيع أن نهرب من الشؤون العالمية ولا نشكلها تماماً حسب إرادتنا (دويتش، ١٩٨٢، ص: ٥)، وعرّفها دانيال كولار بأنها: " العلاقات السلمية أو العدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية" (كولار، ١٩٨٥، ص: ٨).

وعرّفها بدوي (٢٠٠٠، ص: ٧٣) بأنها: " العلم الذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع".

وبمراجعة متأنية لجميع التعاريف السابقة نجد أنها لم تتفق على تعريف موحد للعلاقات الدولية، كما إنها لم تصل إلى اتفاق في أدب العلاقات الدولية، كما إنها لم تصل إلى تعريف جامع

مانع للعلاقات الدولية من الممكن أن يعتمد الباحثون في دراساتهم، فبعض التعاريف غامضة، وبعضها لم يفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، مما يدل على أن العلاقات الدولية ما هي إلا ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة والتي تتم عبر الحدود الوطنية، وعند الحديث عن العلاقات الدولية فإن المقصود على الأغلب العلاقات بين الدول على اعتبار أنها هي التي تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلام، خاصة وأن حكوماتها لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة، وممارسة كل ما يتعلق بالشؤون الدولية، علماً بأن العلاقات بين الدول لا تشمل العلاقات بين الدول فحسب، وإنما تشمل جميع الكيانات الأخرى مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والاتصالات، والنقل، والتجارة، والمال، والزراعة، والصحة، والعلوم؛ مما أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، كما ساعد ظهور مصطلح الدولية على إضفاء نشاط واسع على العلاقات الدولية (القطاطشة، ٢٠١٤، ص: ٢٥).

### ثالثاً: الهدف من العلاقات الدولية:

يتلخص الهدف من العلاقات الدولية في السعي للحصول على المعرفة المتعلقة بسلوك الجماعات السياسية، وسلوك الأفراد، والمساعدة على فهم الأحداث والقضايا السياسية، وتضم العلاقات الدولية عدة وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق الاستنباط، واختيار البدائل وصولاً إلى الهدف المنشود، وربما كان السلام هو الهدف الأسمى للعلاقات الدولية، خاصة وأن الدول لها مصلحة مشتركة وشاملة تقوم على أساس إقامة السلام بواسطة مؤسسات الدولة، وكل حسب وجهة نظرها (القطاطشة، ٢٠١٤، ص: ٢٥)، إن كل ما سبق يدلنا على موضوعات علم العلاقات الدولية والتي قررتها اليونسكو عام ١٩٤٨، وهي:



١- **السياسة الدولية:** وهي العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي وهي غالباً تدرس في إطار السياسة الخارجية للدول.

٢- **التنظيمات الدولية:** والتي هي كل المؤسسات التي نشأت بعد الحربين في القرن العشرين مثل عصبة الأمم، وهيئة الأمم المتحدة وغاياتها المتمثلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

٣- **القانون الدولي:** وهو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والنتيجة من الأعراف والمعاهدات الدولية (طشوش، ٢٠١٠، ص: ١٣-١٤).

### **المطلب الثاني العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**

تُعتبر السياسة الخارجية برنامج عمل، يتمثل في عملية اختيار أو مفاضلة بين الأهداف والوسائل المختلفة أو عملية ابتداء هذه الوسائل، فيما تعتبر العلاقات الدولية علم تفسيري يهدف إلى الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية، وتفسير هذه الظواهر تفسيراً علمياً في معنى الكشف عن خصائصها المشتركة. ولنكون أكثر تحديداً فإن السياسة الخارجية: ما هي إلا برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية (زهرة، ٢٠٠٨، ص: ٣٣٩). ويمكن أن نستنتج من التعريف السابق أن السياسة الخارجية مكونة من أمرين، الأمر الأول هو: قرارات حكومية تتخذ من قبل صناعات القرار، أما الأمر الثاني فهو أفعال تعالج مشاكل خارجية، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى، فالسياسة الخارجية تصنع من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة، وغالباً ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من

خلال التشريعات التي تسنها والتي تحدد طريقة التعامل مع الدول الأخرى، كما تعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة وغايتها:

١- تحقيق أمن الدولة.

٢- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (طشطوش، ٢٠١٠، ص: ١٤-١٥).

وللتعرف أكثر على نوع العلاقة التي تربط بين العلاقات الدولية والعلوم السياسية، تم عقد اجتماع من تنظيم اليونسكو في مدينة كامبردج البريطانية في عام ١٩٥٢، فخرج المجتمعون بنتيجة مفادها أن هناك علاقة وثيقة بينهم تعود للأسباب التالية:

١- إن كلا الموضوعين يبحث في نفس الموضوع وهدفهما واحد وهو الدولة ومحيطها الخارجي.

٢- إن وسائل وأسس البحث في كلا الموضوعين واحدة.

٣- إن علم السياسة يهتم بالدولة، وغن الدولة لا تعيش بدون العلاقة مع الدول الأخرى مثلها مثل الأفراد في المجتمع الواحد.

٤- إن السياسة الخارجية للدولة مرتبطة بنظام الحكم فيها، والذي هو أحد الموضوعات الأساسية في علم السياسة. وبناءً على ذلك تضمن تقريرهم أن مادة العلاقات الدولية تشمل: السياسة الدولية، التنظيم الدولي، والقانون الدولي (الشيب، ويحيى، ٢٠١٧، ص: ٢١٩-٢٢٠).

وفي الفقرات التالية سيتم: تعريف السياسة الخارجية، وأهداف السياسة الخارجية،

### أولاً: تعريف السياسة الخارجية:

عرّفها ربيع (١٩٧٣، ص: ٧) بأنها: " جميع صور النشاط الخارجي، حتى لو لم تصدر

عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كنشاط حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية

للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية"، وعلى نفس النمط عرّف (Snyder،Furniss & ١٩٥٥، P:8٦) السياسة الخارجية بأنها: "منهج أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها مستقبلاً.

وعرّفها سليم (١٩٩٨، ص:١٢)، بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"، فيما عرّفها (الرمضاني، ١٩٨٩، ص: ٢٦) بأنها: "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.

يُلاحظ من التعريفات السابقة أنها تعكس مدى تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقاً لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية، ولمكن يمكن التعرف إليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة، خاصة وأن السياسة الخارجية للدولة الواحدة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها (سليم، ١٩٩٨، ص: ١١).

## ثانياً: أهداف السياسة الخارجية:

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح السياسية للوحدة الدولية، ويقصد بالأهداف التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة؛ مما يعني الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد، فهدف تحقيق السلام العالمي لا يدخل ضمن أهداف الدولة إذا اقتصر على مجرد التعبير اللفظي، ولكن إذا اقترن التعبير اللفظي بصياغة البرامج وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذه الرغبة تحول إلى أحد أهداف السياسة الخارجية (سليم، ١٩٩٨، ص: ٤٠).

## مبحث ثاني مفهوم دول الخليج، وأهمية أمنه واستقراره

سيتم في هذا المبحث معالجة الموضوع من خلال مطلبين يتحدث الأول عن مفهوم دول الخليج، فيما يتحدث المطلب الثاني عن أهمية أمن واستقرار الخليج.

### المطلب الأول مفهوم دول الخليج

وهي الدول التي شكلت كياناً سياسياً واقتصادياً مستقلاً دعته باسم: "مجلس التعاون لدول الخليج"، ويتألف هذا المجلس من ست دول هي الإمارات ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى الوحدة، ويتجلى الهدف من إنشاء هذا المجلس

تتلخص في النقاط التالية: في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وذلك إلى جانب توثيق الروابط بين شعوبها.

ويشير النظام الأساسي كذلك إلى أن التنظيم يهدف أيضاً إلى "وضع أنظمة متماثلة" في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، بالإضافة إلى الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية.

كما يتوخى المجلس دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص (موسوعة الجزيرة).

ولدى دول مجلس التعاون قوة عسكرية مشتركة أنشئت عام ١٩٨٢ وأطلق عليها اسم درع الجزيرة، بغرض الدفاع عن أمن المنطقة وردع أي اعتداء قد تتعرض له دول المجلس. ومن أبرز تدخلات هذه القوة العسكرية مشاركتها في حفظ الأمن بدولة البحرين في مارس/آذار ٢٠١١ بتأييد من جامعة الدول العربية، وذلك بعد اندلاع احتجاجات تقودها جمعية الوفاق المعارضة.

وسنناقش موضوع هذا المطلب في ثلاث فقرات نتحدث الأولى عن مفهوم الأمن المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، أما الفقرة الثانية فسوف نتحدث عن: أسباب قيام تحالف أممي لدول الخليج، أما الفقرة الثالثة فسوف نتحدث عن التهديدات الإقليمية والدولية للمجلس.

## أولاً: مفهوم الأمن المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي:

يتمحور مفهوم الأمن الجماعي لدول الخليج على عدة أبعاد (البعد الاقتصادي - البعد السياسي - البعد الأمني)، وهذا بعكس كل أنظمة الدفاع في العالم؛ حيث يرتبط تحقيق الأمن ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي، إذ إن المجلس في بداية نشأته لم ينوّه في أي من أهدافه البعيدة المدى أو القريبة بنص صريح يدعو إلى إقامة أمن مشترك بينهم، إذ ضمت لوائح المجلس نصوصاً للتنسيق والتكامل في مجالات عدة، نذكر منها التعاون الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لم يذكر المجال الأمني؛ لذا فإن إضافة البعد الأمني كان ضرورة بسبب الأوضاع المحيطة بالمجلس ولمواجهة التحديات المتاخمة لحدوده. إذاً فمفهوم الأمن الجماعي لدول الخليج يعني صيانة سلامة وأمن وسيادة دول مجلس التعاون الخليجي، والمحافظة على التكامل فيما بينها (الحديدي، ٢٠١٧).

## ثانياً: أسباب قيام تحالف أمني لدول الخليج:

تعتبر منطقة الخليج إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم؛ كونها تتحكم في العديد من المضائق الهامة، بالإضافة إلى أنها تحتضن نصف الاحتياطي العالمي للنفط، ولكنها في ذات الوقت تقع وسط إقليم مضطرب ومُنعَم منه مفهوم الاستقرار، فقد شهدت منطقة الخليج في العقود الثلاثة الأخيرة ثلاث حروب، بالإضافة إلى أنها الآن ميدان للعمليات الإرهابية، الأمر الذي طرح على قادة مجلس التعاون إشكالية إقامة منظومة أمن جماعي يضمن للمنطقة بأكملها الأمان ولردع أي عدوان على الخليج.

ووفقاً لحالة الضرورة هذه أقرت دول المجلس منذ عام ١٩٨٧ استراتيجية أمنية شاملة، وهي عبارة عن إطار للتعاون والتنسيق الأمني، تلاها عام ٢٠٠٢ وضع استراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب والتطرف، ثم أقرت عام ٢٠٠٤ التوقيع على اتفاقية مشتركة لمكافحة الإرهاب، كما أفرزت القمة الثلاثون بالكويت لقادة دول مجلس التعاون التي عُقدت في ١٥ ديسمبر "كانون الأول ٢٠٠٩ الاستراتيجية الدفاعية التي حظيت مسبقاً بموافقة رؤساء الأركان ووزراء دفاع الدول الأعضاء.

ويتبين مما سبق أن الهاجس الأمني كان مسيطراً على فكر قادة المجلس؛ لذلك أخذ التعاون والتنسيق بينهم شكلاً جاداً في مجال الدفاع والأمن، فأنشئت قوات "درع الجزيرة"، كما وقعت الدول الأعضاء اتفاقية الدفاع المشترك في الدورة الحادية والعشرين لانعقاد المجلس في ديسمبر ٢٠٠٢. حيث كانت هذه الاتفاقية خلاصة لسنوات من التنسيق والتعاون بينهم، وتضمنت إنشاء مجلس الدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا منبثقة عنه. وكان توقيع الاتفاقية خطوة إيجابية لتعزيز التعاون الأمني المشترك بينهم، ودفع البيئة الخليجية إلى الاستقرار بأيدٍ خليجية -خليجية وكخطوة في طريق الابتعاد عن المظلة الدفاعية الخارجية. كما تبع توقيع الاتفاقية القيام بأشكال عديدة للتعاون العسكري تأكيداً على مفهوم الأمن الجماعي لدول المجلس، منها التمارين المشتركة، وتمارين ثنائية وثلاثية بحرية وجوية، كما تم توحيد المناهج العسكرية في دول الخليج، وشمل أيضاً هذا التعاون التنسيق بين أجهزة دول المجلس في مجالات عديدة، أبرزها (الاستخبارات العسكرية -منظومة السلاح -الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية).

## ثالثاً: التهديدات الإقليمية والدولية للمجلس:

إن وجود مجلس التعاون الخليجي في إقليم مضطرب كهذا ما هو إلا زيادة تُضاف إلى الأعباء المثقلة لدى دول المجلس، فرغم كل الإمكانيات الاقتصادية الموجودة بحوزتها، فإنها تواجه صعوبات تُثقل كاهلها في منطقة محفوفة بالمخاطر، وسنقوم بطرح أهم وأبرز التحديات التي يواجهها المجلس وهي كالتالي:

١- الطموح النووي الإيراني.

٢- عدم استقرار العملية السياسية في العراق

٣- الحرب الأهلية المستمرة في سوريا

٤- قضية الإرهاب

٥- الأوضاع في اليمن



## المطلب الثاني أمن الخليج

الأمن مفهوم أو مصطلح تم استخدامه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما انتشر مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة تبعاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية (سليم، ١٩٩٨، ص: ١٥)، وبذلك تعددت مكونات الأمن المطلق والأمن القومي، ولعل من أهمها القدرة على الدفاع عن الذات، وحماية المكتسبات، ولم تعد هذه محددة بالقدرة العسكرية فقد دخلت عوامل أخرى منها ما نتج عن التطور التقني والاقتصاد والجغرافيا والموارد الطبيعية (المطيري، ٢٠١١، ص: ٥٠)

وتتمتع دول الخليج بموقع جغرافي مهم، ومن أبرز سماته النطاق الجغرافي للخليج العربي كونه على مشارف القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكل أهمية استراتيجية لم يحها التقدم العلمي في الاتصالات والمواصلات، بل إن القدرة الاقتصادية إلى جانب الموقع الجغرافي قد رسخت تلك الأهمية، ولموقع دول الخليج أهمية عظيمة جداً فهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، فكافة شعوب العالم بحاجة إلى المرور في الخليج خلال الرحلات التجارية أو السياحية وكذلك فترة الحج، وما لموقع دول الخليج كذلك من تمركز على أهم مضائق الملاحة البحرية في المنطقة، فكل ما يحدث في كل من سوريا و اليمن، و تدخلات إيران في العراق واليمن، وسوريا قد تنذر بعدة سيناريوهات، ومنها سيناريو الفوضى، حيث تقوض سلطة الدولة الرسمية وسيادة في كل الدول المحيطة بالخليج (الزهراني، ٢٠١٦، ص: ٥).

كما تحتل قضية الحفاظ على أمن منطقة الخليج مركزاً ينظم في الأولويات الاستراتيجية ليست لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل ولجميع القوى والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية في العالم، ويعزى هذا الاهتمام المتزايد بأمن الخليج إلى الأهمية

الجيوستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة والتي تكتسبها من موقعها الاستراتيجي الحاكم والمتحكم في عدد من أهم الممرات المائية ذات الأهمية المتعظمة للتجارة والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ما تمتلكه الخليج أكثر من (٦٠ %) من احتياطي النفط الموثق عالمياً، ونسبة ليست بالقليلة من الاحتياطيات المؤكدة من مخزون الغاز الطبيعي، وتتسم أسواقه المالية بالحيوية الجاذبة لرؤوس الأموال المباشرة، كما أن الأسواق الخليجية تتميز بقوتها الشرائية العالية والمتزايدة لاسيما في ضوء الوفرة المالية. (الكابلي، ٢٠٠٨).

وتأتي أهمية أمن الخليج من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي تمثلها المنطقة على الصعيد العالمي، حيث تساهم دول الخليج بأكثر كمية من الإنتاج العالمي للنفط، وحيث يتوفر لديها أكبر حجم من الاحتياطي العالمي من هذه السلعة الاستراتيجية المهمة، والذي يؤكد على ذلك التقارير والدراسات العديدة التي يتم الاعتماد عليها بالرغم من توافر العديد من المصادر البديلة عن النفط، وتنوع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، وبالتالي فإن الازدهار الاقتصادي على الصعيد العالمي يتوقف في جانب مهم منه على حالة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج (إبراهيم، ٢٠٠٨، ص: ٢٦).

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال ذو أهمية خاصة والذي يقول: هل تدرك دول الخليج الخطر الأمني المحدق بها: كان تأثير حرب الخليج الثانية والثالثة واضحاً في تكوين رؤية دول المجلس الأمنية، فحرب تحرير الكويت أحدثت تغييراً في نظرة دول المجلس بالنسبة إلى كيفية الحفاظ على أمنها، فلم يعد أمنها خليجياً عربياً فحسب أو مسؤولية دولة كما كان الوضع قبل الحرب، بل تم

الربط بين أمنها والأمن الدولي، وأصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وأصبح القبول بالوجود العسكري الأجنبي بوصفه أهم ضمانات هذا الأمن الجديد، وارتبط ذلك بتقليص الدور العربي الذي يقوم به في أمن الخليج، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، وهو ما تجسد في فشل صيغة إعلان دمشق، وكانت نتيجة ذلك أن أصبح أمن دول المجلس قضية دولية من جانب وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات (العاني، ٢٠٠٥).

ويبقى السؤال العالق على اللسان: هل أثرت الأزمة الخليجية على أمن الخليج: جاءت الأزمة الخليجية لتعصف بآخر نموذج عربي للوحدة كان من المتوقع أن يتسم بالديمومة والاستمرار، أو على الأقل استمرارية التعاون والتنسيق، بدلاً من الوحدة، ولكن تأثير الأزمة الأخيرة يتعدى كل ما هو واضح أمامنا؛ ليضرب أمن دول المجلس كافة، ويعرضها لمخاطر سوف تنفجر عاجلاً أم آجلاً، فمن الآن فصاعداً دول الخليج لن تنظر إلى بعضها البعض على أنها دول حليفة بل إن النظرة ستكون من منظور بعض الدول، مثل قطر على أنهم أضحووا جيراناً يشكلون خطراً على وجودها، وفي تبعات متصلة لهذه الأزمة جاء التأثير على مشاريع التكامل الأخرى لدول المجلس، ومن المرجح أن سياسات المجلس ستتحول من أمن جماعي لدولها كافة إلى أمن انعزالي لكل دولة منفردة عن الأخرى (الحديدي، ٢٠١٧).

## الفصل الأول

### العلاقات السعودية الإيرانية

مرت العلاقات السعودية - الإيرانية منذ تأسيسها في عام (١٩٢٨) بعدة مراحل منذ قيام حكم ( آل سعود) وتزامنه مع تشكيل حكومة ( رضا خان) الملكية في إيران، وقد تأثرت خلالها بما حدث في المنطقة من أحداث، وخصوصاً فيما يتعلق بمنطقة الخليج، حيث تميزت هذه العلاقة آنذاك بالتعاون والاقتراب من حين إلى آخر، ولكن وقوع الثورة الإيرانية أدى إلى زعزعة الأوضاع في المنطقة وبالتالي أصبحت العلاقة بين الدولتين السعودية والإيرانية تأخذ صفة عدم التعاون بسبب السياسة التي اتبعتها إيران والمتمثلة في مبدأ تصدير الثورة، فيما كانت السياسة السعودية تسعى لزعامة العالم الإسلامي، مع محاولتها عدم انتشار المد الإيراني، وأنت حرب الخليج لتزيد توتر العلاقات بين الدولتين خاصة عندما ساندت السعودية العراق في حربها مع إيران (البياتي، ٢٠١٥، ص: ١١). كما يُعد النظامان السعودي والإيراني نظامان فاعلان في النزاعات القائمة في الشرق الأوسط، إلا أنه يُخشى من انعكاس التوتر المتصاعد بين البلدين على القضايا الإقليمية الحيوية (عبد الله، ٢٠١٦، ص: ٢) ففي مطلع سنة ٢٠١٦ انقطعت العلاقات بين البلدين إثر إعدام السعودية للداعية نمر النمر بتاريخ ٢٠١٦/١/٢، حيث كانت ردة الفعل الإيرانية أن اقتحم محتجون السفارة السعودية وقنصليتها في مشهد دون أن تدخل الأجهزة الأمنية الإيرانية، ليعلن الملك سلمان إثر ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية في إيران، كما سحبت سفيرها من هناك.

وبناءً على ما سبق سيتم معالجة موضوع هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، يُعالج

المبحث الأول موضوع محددات العلاقات السعودية الإيرانية، أما المبحث الثاني فيتحدث عن

عوامل التجاذب والتنافر في العلاقة السعودية الإيرانية، فيما يُعالج المبحث الثالث موضوع التحالفات والاستقطابات الدولية وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية.

### **المبحث الأول محددات العلاقات السعودية الإيرانية**

تتحدد السياسات الخارجية للدول استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض، وتنقسم هذه المتغيرات أو المحددات إلى عدة متغيرات أساسية (سليم، ١٩٩٨، ص: ١٧٣)، ولما كانت العلاقات السعودية الإيرانية ترتبط بمحددات خارجية وداخلية، وبناء على ذلك سيتم معالجة موضوع هذا المبحث في مطلبين، يتحدث الأول عن المحددات الداخلية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن المحددات الخارجية.

#### **المطلب الأول المحددات الداخلية**

ترتبط المحددات الداخلية بالتكوين الذاتي والبنوي للدولة، والتي يُمكن من خلالها أن ترسم وتحدد الدولة أهدافها وتوجهات سياستها الخارجية، فهي إذاً المحددات التي تقع ضمن إقليم الدولة (محمد، ٢٠١٦)، وفي هذا المطلب سنتحدث في فرعين عن المحددات السياسية، والمحددات

#### **الاستراتيجية والأمنية:**

#### **الفرع الأول المحددات السياسية**

يتمثل هذا المحدد بطبيعة النظام السياسي للدولة، يلعب الاستقرار السياسي دوراً فاعلاً في تبلور السياسة الخارجية للدولة، حيث تعمل هذه السياسى على استقرار تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها، عدا عن ان هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد

على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها، لذلك سيتم دراسة المتغيرات التالية: دور القيادة الحاكمة في السعودية، مؤسسات الحكم في إيران في الفئرتين التاليتين:

### أولاً: القيادة الحاكمة في السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية مملكة إسلامية محافظة يحكمها ملك يستمد سلطته من ولاء عائلة آل سعود الكبيرة والمتماسكة، ومن ولاء مجموعة من علماء الدين أيضاً، ويستند الأساس الدستوري للحكم على الشريعة الإسلامية التي تستمد قوانينها من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية الشريفة (عبد الزهرة، ٢٠٠٥، ص: ٥٦).

ويعد نظام الحكم في السعودية ينحصر في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبناء الأبناء (عبد الحميد، ٢٠٠٦، ص: ٣٨)، وهو نظام ملكي وراثي مغلق، يقوم بصناعة القرار السياسي الخارجي فيه أجهزة متعددة منها ما هو رسمي، ومنها ما هو غير رسمي وتتكون من عدة مستويات (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٠)، وهي:

#### ١- على المستوى الرسمي:

**المستوى الأول:** يختص به الملك وولي العهد الذي يتم اختياره من قبل الملك، وقد صدر ٢٠ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٦، أمر لكي بإنشاء نظام هيئة البيعة لاختيار ملك البلاد وولي العهد وتتشكل من أبناء المؤسس عبد العزيز آل سعود، وفي ١٠ تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٧، أعلن عن شكل هذه الهيئة وتضم خمسة وثلاثين عضواً من أبناء العائلة المالكة (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٠).

**المستوى الثاني:** يختص بهذا المستوى مجلس الوزراء، ويُناقش به النتائج تاني يتوصل إليها وزير الخارجية السعودي، ويتم من خلاله مناقشة سياسة ومواقف المملكة الخاجية تجاه القضايا التي

يعرضها وزير الخارجية (عبد الزهرة، ٢٠٠٥، ص: ٥٧)، ويرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية، وكذلك الشؤون العامة للدولة ويُشرف على تنفيذها.

**المستوى الثالث:** مجلس الأمن القومي، وهو استشارية عليا يتولى رسم وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية للدولة في المجالات الاجتماعية، والسياسية، الاقتصادية، والعسكرية، والإعلامية ولمعالجة القضايا التي تخص الأمن الوطني، وكان يشغل الأمانة العامة لهذا المجلس الأمير بندر بن عبد العزيز، ويتداخل هذا المجلس مع جميع وزارات وقطاعات ومصالح الدولة ويضم عدة وزارات ومنها وزارة الدفاع.

**المستوى الرابع:** ويتعلق هذا المستوى بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة ( عبد الزهرة، ٢٠٠٥، ص: ٥٧).

**المستوى الخامس:** يتعلق هذا المستوى بمجلس الشورى الي أنشئ عام ١٩٩٢، ويُمارس المهام المناطة به وفقاً للنظام الأساسي للحكم ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله الكريم، ويتكون المجلس حالياً من ١٥٠ عضواً ورئيس المجلس.

## ٢- الأجهزة غير الرسمية:

هناك بعض الأجهزة غير الرسمية التي تؤثر في السياسة الخارجية السعودية، والتي يُمكن ملاحظتها ومشاهدتها من خلال بعض الهيئات والفئات المتغيرة التالية:

أ- **أعضاء الأسرة الحاكمة:** يتم اختيار الملك من العائلة المالكة كما أسلفنا، لذلك يُشبه الدور الذي تؤديه هذه الأسرة الدور الذي يؤديه الحزب في دولة الحزب، لذلك نجد هناك تباينات في وجهات النظر عند الأمراء، رغم أن هذا التباين لا يؤثر على وحدة الأسرة المالكة ولا على نظامها، حيث استطاعت تحقيق قدرًا كبيراً من التوازن داخل الأسرة الحاكم عن طريق توزيع

الأدوار السياسية بين الأمراء داخل الجيل الثاني من أبناء الملك عبد العزيز، أو الجيل الثالث من أحفاده، فقد تم تأهيل الأمراء وإعطائهم مناصب تتوافق مع مؤهلاتهم، وعلى أساس ذلك تأتي المهام السياسية المختلفة والتي يقوم بها الأمراء عربياً ودولياً كعمل منسجم لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية متميزة وناجحة على جميع الأصعدة (عبد الزهرة، ٢٠٠٥، ص: ٥٨).

ب- علماء الدين: كان النظام يعتمد على العلماء من أجل بسط نفوذه فقد كان العلماء يباشرون نفوذه في عملية صنع القرار أو برئاستهم لبعض الوزارات، والهيئات السياسية مثل وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٢).

ج- رجال الخدمة المدنية (التكنوقراط): يتكون هؤلاء من مجموعة من أصحاب الخبرات والكفاءات في مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها، ونظراً لكونهم من أصحاب الشأن الرفيع فاكتمسبوا حق المشاركة في صنع القرار السياسي عند تأديتهم لعملهم (تيلوك، ٢٠٠٧، ص: ٤٩).

د- أساتذة الجامعات والمثقفون: ينحصر تأثير هؤلاء في تشكيل التوجه العام للمجتمع، وبما يُفيد أجهزة الدولة وتدعيم خططها، وغالباً ما يعنل هؤلاء كمستشارين في الأجهزة الحكومية (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٢).

هـ- رجال الأعمال: ينحصر دور هؤلاء بالسياسة الاقتصادية، والصناعية، والتجارية، وقد أبدت الحكومة مؤخراً اهتمامها بهؤلاء كي يُساهموا في تطوير القطاعات التجارية والصناعية (السلمي، ٢٠٠٣، ص: ٥).



و- رجال الإعلام والصحافة: يقوم هؤلاء بدور مساند للسياسات الحكومية على المستويين الداخلي، والخارجي، حيث تُساهم الأجهزة الإعلامية في تشكيل التوجه العام، إضافة إلى توفير قناة اتصال بين المواطنين وصانعي القرار (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٣).

يتضح مما سبق أن عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية لا تكون بصورة مفردة ولا خاصة بجهة محددة، إنما تأتي من جهات متعددة رسمية وغير رسمية، فالملك يأتي على رأس الأجهزة الرسمية ثم يليه مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية ومجلس الشورى، إضافة للدور التي تقوم به الأجهزة غير الرسمية والتي بها تأثير واضح وملموس في صنع قرارات الحكومة فيما يخص الشؤون الداخلية والخارجية، كما يشمل صناع القرار الأمراء الذين يُشكلون نسبة عددية لا بأس بها، إضافة للعلماء والمسؤولين الآخرين، والتي لها صوت مسموع ومؤثر في صنع القرار (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٣).

### ثانياً: القيادة السياسية في إيران:

النظام السياسي في إيران هو نظام جمهوري ذو طابع ديني لكنه نظام معقد، فهنا العديداً من مؤسسات الحكم، فهناك: مؤسسة المرشد القائد، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، يُضاف إلى جميع هؤلاء بعض المؤسسات العابرة للسلة مثل (مجلس الخبراء، والمجلس الأعلى للأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام) (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٤). وفي ما يلي عرض لهذه المؤسسات:

١- مؤسسة المرشد القائد: يُعتبر الولي الفقيه أو المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني أعلى من السلطات الثلاث التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، حتى والعسكرية، فقد نصت المادة (٥٧)

٢- من الدستور الإيراني على أنه: "السلطات الثلاث في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والقضائية، وتُمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض"، وفق نص المواد (١٠٩-١١) من الدستور الإيراني شروط ومهام القائد أو الولي الفقيه (التسخيري، ٢٠٠٥، ص: ٣٦٣).

٣- **السلطة التنفيذية:** وتمثل السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية، ورئاسة الوزراء:

- **رئيس الجمهورية:** يُعتبر أعلى سلطة رسمية في إيران بعد مقام القائد، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، وله سلطة تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى، إضافة إلى عزلهم، ويُنتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بشكل مباشر لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين، كما يُمكن تحديد مهام عمل الرئيس وشروطه من خلال المواد (١١٣-١٣٣) من الدستور الإيراني (التسخيري، ٢٠٠٥، ص: ٤٠٣-٤٢٣).

- **رئاسة الوزراء:** أُلغي هذا المنصب بعد تعديل الدستور الإيراني في عام ١٩٨٩، وأصبح يحل محله رئيس الدولة، حيث يُسند إليه الإشراف على الوزراء، والتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، بهدف تحديد السياسة العامة للدولة بالتشاور مع الوزراء، إضافة إلى تنفيذ القانون (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٥).

٤- **السلطة التشريعية:** تنقسم السلطة التشريعية في إيران إلى مجلسين وهما: مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور:

• **مجلس الشورى الإسلامي:** يتكون هذا المجلس من (٢٧٠) عضواً يشمل مناطق إيران المختلفة ويُضاف إليهم عشرون عضواً بعد كل عشر سنوات استجابة للتطورات الديموغرافية والسياسية على أن ينتخب الزرداشت واليهود نائباً لكل منهم، ويشترك المسيحيون والأشوريون والكلدانيون في انتخاب نائب واحد، ويكون لكل من المسيحيين الأرمن في الجنوب ونظرانهم في الشمال نائبه الخاص، وقد طبقت الزيادة أول مرة في شباط/فبراير ٢٠٠٠، حيث ارتفع عدد الأعضاء إلى ٢٩٠ عضواً (مسعد، ٢٠٠١، ص: ١٠٩).

• **مجلس صيانة الدستور:** يُنَاطُ بهذا المجلس مهمة التأكيد على القرارات التي تصدر عن مجلس الشورى من حيث مطابقتها للأحكام الإسلامية والدستور، وبشكل خاص المواد (٩١-٩٩) في الفصل السادس من الدستور، ويتكون من ١٢ عضواً يختار القائد ستة من أعضائه من الفقهاء العدول، بينما يختار رئيس السلطة القضائية من مختلف الاختصاصات القانونية، ومن ثم يوافق عليهم مجلس الشورى طبقاً للمادة (٩١) من الدستور الإيراني، ويُحدد عمل هذا المجلس بست سنوات، على أن يُجدد في أول دورة نصف أعضاء كلا الفريقين بعد ثلاث سنوات بطريق القعة، ويختار من يحل محلهم طبقاً للمادة (٩٢) من الدستور الإيراني، أما صلاحيات هذا المجلس فبيانها كالتالي:

(١) " ضمان مطابقة ما يُصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور طبقاً لنص المادة (٩١) من الدستور الإيراني، بحيث لا تكون هناك مشروعية لمجلس الشورى

دون وجود مجلس الصيانة باستثناء ما يتعلق بإصدار وثائق عضوية النواب، وانتخاب ستة أعضاء  
حقوقيين لمجلس صيانة الدستور وفقاً لنص المادة (٩٣) من الدستور".

(٢) تلقي جميع ما يُصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الالتزام بدراسة وتقرير مدى مطابقتها  
مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور.

(٣) تُقرر أغلبية الفقهاء في مجلس الصيانة: عدم تعارض ما يُصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي  
مع أحكام الإسلام، فيما تقرر الأكثرية مسألة عدم التعارض مع مواد الدستور.

(٤) من حق أعضاء مجلس الصيانة حضور جلسات مجلس الشورى لمتابعة مناقشة اللوائح  
ومشاريع القوانين في حال كانت هذه وتلك تقتضي فورية البت.

(٥) تفسير الدستور بعد تصديق ثلاثة أرباع الأعضاء.

(٦) الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى  
الإسلامي، وعلى الاستفتاء (مسعد، ٢٠٠١، ص: ١١٧-١١٨).

٥- **السلطة القضائية:** وهي سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية وعليها مسؤوليات  
إحقاق العدالة في المجتمع الإيراني وفق المواد (١٧٤-١٥٦) من الدستور الإيراني، كما تُحدد  
المادة (١٥٦) من ذات الدستور صلاحيات مجلس القضاء بالنقاط التالية:

(١) التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات، والشكاوى، والفصل في  
الدعاوى، والخصومات، واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية  
الذي يُعينه القانون.

٢) صيانة الحقوق العامة، وبسط العدالة والحريات المشروعة.

٣) الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

٤) كشف الجريمة ومطاردة المجرمين، ومعاقتهم وتعزيرهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.

٥) اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين (مسعد، ٢٠٠١، ص: ١٢٠-١٢١).

٦- **مؤسسات عابرة للسلطة:** والمقصود بها تلك المؤسسات التي لها تماس في إطارها مع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في التشكيل أو في التوظيف، وبالتالي تصب نسبتها إلى أي من المؤسسات السابقة بشكل منفرد، وينطبق هذا الوضع على كل من مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي الأعلى، ومجلس إعادة النظر في الدستور:

أ- **مجمع تشخيص مصلحة النظام:** تم تشكيل هذا المجلس أو المجمع بقرار من الخميني في ١٢/١٢/١٩٨٨، أي قبيل التعديل الدستوري لغرض معين هو الفصل في النزاع بين مجلسي الشورى وصيانة الدستور على شرعية التشريعات ومشروعيتها، وذلك بعد أن استقل خلافهما وهدد بشل نشاط العملية التشريعية، وقد عكس تشكيل المجمع في نشأته الأولى هذه الوظيفة المحددة: إعادة النظر في مشروعات القوانين المختلف عليها (مسعد، ٢٠٠١، ص: ١٢٧).

ب- **مجلس الأمن القومي الأعلى:** يتكون هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية إضافة إلى رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة ومسؤول التخطيط، والميزانية، ووزراء الداخلية والخارجية والمخابرات، والهدف من هذا المجلس تأمين المصالح

ج- الوطنية العليا للبلاد ويعد هذا المجلس أحد الأركان المهمة في صنع السياسة الخارجية لإيران (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٢٦).

د- مجلس الخبراء ( مجلس إعادة النظر في الدستور): يضم هذا المجلس (٨٤) عضواً ومدته ثماني سنوات ويتولى تعديل وإلغاء مواد من الدستور، كما يتولى مسؤولية اختيار الولي الفقيه (مسعد، ٢٠٠١، ص: ١٣٠-١٣١).

### الفرع الثاني المحددات الاستراتيجية والأمنية

تشكل منطقة الخليج حدوداً هامة للوطن العربي من الناحية الشرقية، لذلك تُصر كافة الأطراف الإقليمية والدولية الغربية على أن معالجة الأمن الخليجي يجب أن تتم من الزاوية الإقليمية البحتة وترفض اعتبار أمن الخليج جزءاً من الأمن العربي الشامل للاستفراد بالدول العربية الخليجية وعزل قضايا الأمة عن بعضها البعض وبالتالي إضعاف جميع الأطراف العربية في تلك المنطقة (النعيمي، ١٩٩٤، ص: ١٣).

وتعد قضية أمن الخليج من أهم القضايا الخلافية بين المملكة العربية السعودية وإيران، إذ يُحدد كل طرف رؤية خاصة به يرى أنها الأصلح للتطبيق في مجال أمنها الداخلي وأمن الخليج بشكل عام، وفي فقرتين اثنتين سنبحث في النقطة الأولى الرؤية السعودية للأمن في منطقة الخليج، وفي النقطة الثانية سنبحث في رؤية إيران للأمن في منطقة الخليج:

## أولاً: الرؤية السعودية للأمن في منطقة الخليج:

يعد الخليج من العوامل المهمة في الأمن الوطني السعودي، كما تلعب السعودية دوراً أساسياً في أية ترتيبات أمنية تتعلق بمنطقة الخليج، حيث تشكل السواحل السعودية ما يقارب من ٨% من أطوال الحدود السعودية، ورغم قصر هذا الساحل إلا أن هذه السواحل تتمتع بأهمية خاصة نظراً لكونها المصدر الرئيس للنفط السعودي وفي المنطقة العربية خاصة (سليم، ١٩٩٨، ص: ٣٦).

كما تعد المملكة العربية السعودية قوة اقتصادية وعسكرية مهمة حيث تشكل ٤٩% من إجمالي مساحة دول الخليج، وتتصدر إنتاج النفط بمعدل يصل إلى (٨,٤ مليون برميل يومياً)، كما إنها تحتل المركز الأول في احتياط النفط العالمي (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٣٩).

وهناك متغيرات تُحدد الرؤية السعودية لأمنها ولأمن الخليج، أولها: الموقع الاستراتيجي للسعودية، وثانيهما: حفظ توازن القوى الإقليمية في المنطقة، وثالثهما الطبيعة الدينية والمؤسسية للنظام السياسي السعودي، وتتمثل الرؤية السعودية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في تقليص القوة العسكرية وترويض الدور الإيراني في الخليج، وتطوير وبناء قوة ردعية عربية إقليمية خليجية (سليم، ١٩٩٨، ص: ١٥٠).

وبعد هجمات ١١ ايلول /سبتمبر ٢٠١١ في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهامها لمواطنين سعوديين بتدبير هذه الهجمات وتنفيذها، ونتيجة لهذا الاتهام تصاعدت موجة العداة للسياسة الخارجية الأمريكية داخل السعودية، فجعلت الأهمية أمن الخليج مرتبطاً بأمنها الداخلي؛ لذا جاءت

الرؤية السعودية بأنه: يجب تحقيق الأمن والاستقرار في الداخل، وتهدئة وتسوية النزاعات والخلافات مع دول الجوار الجغرافي ( الحازمي، ٢٠٠٥، ص: ١٩٥).

### ثانياً: الرؤية الإيرانية للأمن في منطقة الخليج:

بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، وجدت إيران أن رؤيتها لأمن الخليج ينبغي أن يقوم على عدة عناصر ومنها:

- ١- عدم الاعتراض على قرار اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة، التي قامت برسم الحدود العراقية- الكويتية، حيث رأت إيران أن تقليص الدور العراقي في الخليج يأتي في مصلحتها.
- ٢- وطلبها مغادرة القوات الأجنبية منطقة الخليج.
- ٣- السعي لاستثمار ظروف ما بعد الحرب من أجل التحكم في مصادر القوة والطاقة (مسعد، ٢٠٠١، ص: ٣٠٩).

ورغم أن إيران تتمتع بموقع استراتيجي على الخليج، وثقل سكاني، إضافة إلى موجودات نفطية تعتبر ثالث احتياطي في العالم، ولا شك إن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو بجميع أبعاده؛ لذا فإن التصور الإيراني لأمن الخليج يقوم على فرضية أساسية تشتمل على عنصرين، أحدهما يتسم بالثبات والاستقرار، ويتسم بالتغير والتبدل من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، فالعنصر الثابت يتمثل في تصور إيران ماهية مصالحها في المنطقة وتصورها لمصادر التهديد لهذه المصالح، أما العنصر المتغير فيتمثل في آليات التغيير التي شهدتها إيران، فالنظام الحاكم في إيران لها مصالح استراتيجية واقتصادية وعسكرية



تتطلب استمرار منطقة الخليج حسب الرؤية التي تخدمها، وإن ضمان استقرار المنطقة لا يتم إلا من خلال نظام أمني إقليمي تضطلع إيران بدور فيه لإخراج التواجد الأجنبي الذي يؤثر سلباً على أمن المنطقة، كما تعتقد إيران إن أية قوة تحاول السيطرة على الخليج فإنها تشكل مصدراً مباشراً من مصادر التهديد لمصالحها في المنطقة كون هذا التهديد يعني السيطرة وجعل إيران خاضعة، لذلك فإن لدى إيران قناعة ثابتة تتمثل بأن المياه التي تربط إيران بالدول العربية على الشاطئ الآخر ليست مياهاً عربية، وإن أمن الخليج ليس أمناً عربياً خالصاً، لذا جاء الطرح الإيراني بأن المياه هي مياه إقليمية، وأن الدفاع عنها تضلع به دول الخليج المطلة عليه، وتتأثر سياسات إيران إزاء منطقة الخليج بالولايات المتحدة الأميركية كعامل خارجي وبالعراق بالدرجة الأولى كمنافس في المنطقة والسعودية بالدرجة الثانية في المنافسة (البياتي، ٢٠١٥، ص: ٤٢-٤٣).

### المطلب الثاني المحددات الخارجية

المحددات الخارجية هي المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية والتي تأتي من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، وهذه المحددات يُمكن أن تؤثر على العلاقات التي تربط بين كل من السعودية وإيران بشكل مباشر أو غير مباشر، وللتعرف على هذا الموضوع سنتحدث عن الموضوع من خلال فقرتين تتحدث الأولى المحددات الدولية والإقليمية للملكة العربية السعودية، فيما نتحدث الفقرة الثانية عن المحددات الإقليمية والدولية لإيران:

## أولاً: المحددات الدولية والإقليمية للمملكة العربية السعودية:

### (١) - المحددات الإقليمية:

هناك مبادئ وثابتت للسياسة الخارجية السعودية تدعو باستمرار إلى أسس أثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، على اعتبار أنها سبيل للازدهار، والاستقرار، ومن فهي لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في نفس الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس، وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي (الشيخ، ٢٠١٢، ص: ٢٧٦)، لذلك السياسة الخارجية السعودية تنشط ضمن الأقاليم التالية:

١- تعد منطقة الخليج من أهم المناطق التي تُحدد سياسة السعودية الخارجية، وذلك لعدة عوامل مثل الروابط التاريخية، إضافة إلى العلاقات والسمات المشتركة والعقيدة الإسلامية والمصير المشترك وهذه عوامل تساعد على تحقيق التكامل.

٢- وقد لعبت السعودية أدوراً استراتيجية في جميع القضايا والمشاكل التي حلت بالمنطقة في الإطار العربي، مستنديين في ذلك على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير الداخلية، وترك حرية تقرير المصير لشعوب الدول العربية، وأنظمتها السياسية، ومن هذا المنطلق شاركت المملكة العربية السعودية في إنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، كما وقفت إلى جانب الدول العربية في جميع الأزمات والمشاكل التي تعرضت لها وخصصت لمساعدتها المبالغ المادية الضخمة (يحيى، ١٩٨٦، ص: ١٤٠).

٣- كما تستند المملكة العربية السعودية على القيم والمبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تعاملها وتعاونها مع الدول الإسلامية، ولا تتطلق في هذا التعامل من منطلق المصالح الذاتية فقط، وإنما تتطلق من مبادئها في السعي لنشر الإسلام وتعاليمه بطرق ووسائل سلمية تتميز بالحكمة، كما تقوم بالدفاع عنه بعيداً عن الطرق العدائية (سمان، ٢٠١٧، ص: ٤٣).

## ٢- المحددات الدولية:

### ١- العلاقات السعودية - الأمريكية:

ولدت العلاقات السعودية الأمريكية في سنة ١٩٣٣م عندما بدأت بواكير التعاون الاقتصادي بين البلدين متمثلة في قيام شركة الزيت العربية الأمريكية بحفر أول بئر للنفط في شرق المملكة، ثم طلبت شركات النفط الأمريكية العاملة في السعودية من واشنطن ممارسة دور أكبر لضمان الأمن والاستقرار السياسي في الخليج وهو ما دفع الرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٤٣ إلى الإعلان بأن الدفاع عن المملكة يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة ثم قام بإرسال أول بعثة عسكرية أمريكية إلى السعودية والتقى في عام ١٩٤٥ بالملك عبدالعزيز على ظهر باخرة في قناة السويس وهو اللقاء الذي «دشن» العلاقات الأمريكية السعودية، ومهما تكن أهمية مرحلة «التأسيس» في تلك العلاقات فإن الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس ايزنهاور في يناير من عام ١٩٥٧ شكلت بداية «الشراكة السياسية» بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (الجاسم، ٢٠٠٥).

وقد تحالفت الدولتان منذ الحرب العالمية الثانية ضد الشيوعية ولصالح المحافظة على استقرار أسعار النفط وفي سبيل المحافظة على سلامة حقول النفط وطرق نقله من خلال الخليج، كما كان

يهدف تحالفهما إلى تعزيز استقرار الاقتصادات الغربية التي كان السعوديون يستثمرون فيها أموالاً طائلة، كما تحالفت الدولتان ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات وفي طرد القوات العراقية من الكويت في عام ١٩٩١، ولكن لم تخل العلاقة بين البلدين من خلافات، كما حصل في عام ١٩٧٣ عقب حرب تشرين العربية الاسرائيلية عندما تزعمت السعودية حظراً على تصدير النفط الى الغرب كما حصل تصدع في العلاقة عقب هجمات ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة التي حمل الكثير من الأمريكيين السعودية مسؤوليتها، لاسيما وأن ١٥ من الخاطفين الـ ١٩ الذين شاركوا في تلك الهجمات كانوا من المواطنين السعوديين، ولكن هذه العلاقات عادت وتززت بشكل كبير عقب الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج التي تلتها. وأرسل الامريكيون أكثر من نصف مليون من جنودهم الى السعودية لمساعدتها في درء غزو عراقي مزعوم وتحرير الكويت لاحقاً، وفي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠، أحاطت وزارة الخارجية الأمريكية الكونغرس علماً بنيتها إبرام أكبر صفقة تسليح في تاريخ الولايات المتحدة مع السعودية تبلغ قيمتها ٦٠ مليار دولار، وفي آذار / مارس ٢٠١٥، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه خول القوات الامريكية بتزويد السعوديين بدعم استخباري ولوجستي في العملية العسكرية التي شنوها في اليمن ( BBC Arabic، ٢٠١٧).

ومن خلال اعتماد مقاربة أكثر براغماتية وتقليدية، أعاد الرئيس ترامب العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية حيث أبدى استعداداً للتعاون بشكل كبير في مسائل أساسية تعتبرها مهمة، فعلى سبيل المثال، تُظهر المملكة أساساً رغبة أكبر في إنشاء مناطق آمنة للاجئين السوريين وإرسال قوات خاصة إلى سوريا. ويتماشى هذا مع أجندة الرئيس ترامب "أمريكا

أولاً" الرامية إلى حثّ حلفاء البلاد على تحمل جزء أكبر من الأعباء على صعيد مسائل أمنية أساسية، والأهم من ذلك، أنّ السعودية تدعم إلى حدّ كبير الرئيس ترامب لجهة موقفه من إيران، وهذا بالضبط ما يفعله الرئيس من خلال اعتماد موقف أكثر واقعية تجاه إيران. فمن المستحيل القول إنّه لو قدّمت الولايات المتحدة دعماً أكبر للسعوديين، ما كانوا ليشنّوا حربهم في اليمن أو لكانوا أقلّ عدائيةً في سوريا. غير أنّ الأمر أقلّ ترجيحاً بالطبع. فمن المؤكد أنّ علاقةً أوثق مع السعوديين خلال إدارة ترامب ستقلّل احتمال بروز دواعٍ مستقبلية للتدخل، كما سيّتيح الانحياز الواضح والصريح للسعوديين والإماراتيين أمام الولايات المتحدة المساهمة إلى حدّ ما في إخراج السعوديين من الحرب (فيلد، ٢٠١٧).

## ٢- العلاقات السعودية- الروسية:

خلال المرحلة الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠١١ استعادت روسيا الاستقرار الأمني والسياسي، وعادت إلى سياستها الخارجية النشطة، ومن جانب آخر بدأت المملكة مساعي لتطوير علاقاتها الدولية مما ساهم في عودة التحسن في العلاقات السعودية الروسية وكانت أبرز محطاتها زيارة الملك عبدالله (كان ولياً للعهد) لروسيا في ٢٠٠٣ وتوقيع جملة من الاتفاقيات وزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرياض في ٢٠٠٧ وبينهما زيارات مهمة من أبرزها زيارة وزير الدفاع الأمير سلطان روسيا (نوفمبر ٢٠٠٧) وزيارة الملك سلمان (يونيو ٢٠٠٦) وكان أميراً للرياض حينئذ، وكذلك حصول روسيا على صفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي بدعم مهم من المملكة وزيادة

حجم التبادل التجاري بين الدولتين، وتأسيس مجلس رجال الأعمال السعودي الروسي وغير ذلك من أنشطة جعلت بعض المراقبين يرون فرصة لتطور العلاقات إلى شراكة (الجزيرة، ٢٠١٧).

أما المرحلة الراهنة الممتدة من بداية الربيع العربي وحتى اليوم فقد تبنت روسيا موقفاً ثابتاً تجاهها يظهر تشكيكاً في دوافعها وقلقاً من تداعياتها، المملكة بدورها عبرت عن قلقها من تأثير تلك الأحداث على استقرار المنطقة وتبنت سياسة تتطرق من رغبة في منع الانعكاسات السلبية لأحداث الربيع العربي على الاستقرار مع تكييف لهذه السياسة حسب معطيات كل حدث، الاحتجاجات الشعبية في سوريا كانت محطة التصادم بين موقفي الدولتين رغم تقارب رؤيتهما الاستراتيجية للأحداث، فالمملكة وبالإضافة إلى تضامنها ومسؤوليتها العربية تجاه الشعب السوري رأت في الأحداث فرصة لإضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث زادت تدخلاتها في الشؤون العربية مستفيدة من الفراغ السياسي والأمني الناتج عن الربيع العربي. . وحيث كانت العلاقة مع النظام السوري منذ الثورة الإيرانية إحدى الركائز الرئيسة للنفوذ الإيراني فكان مأمولاً أن الاحتجاجات الشعبية ستجرح في تغيير هذا النظام ما يخلص المنطقة من التدخلات الإيرانية، تبقى المسألة الأخيرة التي تحتاج لتفاهات بين الرياض وموسكو، وتتعلق بالموقف من علاقات كل طرف بطرف ثالث: علاقات المملكة بالولايات المتحدة، وعلاقات روسيا بإيران. فمصلحة العلاقات السعودية الروسية تقتضي أن يقدر كل طرف دوافع الآخر في بناء علاقاته الخارجية مع هذه الدول وأن لا يجعلها قيلاً على العلاقة بينهما أو حتى جعلها قناة ينظر من خلالها للعلاقة الثنائية (الختلان، ٢٠١٧).

## ثانياً: المحددات الدولية والإقليمية لإيران:

### أ- المحددات الإقليمية:

تتأثر هذه السياسة بالبيئة الإقليمية المحيطة بها، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز ومساحتها الجغرافية التي تجعلها جزءاً من نظم إقليمية متعددة ومتباينة، مما يفرض على صانع القرار في إيران التعامل مع النظم الإقليمية بما يفظ كصالحها الاستراتيجية التي تراعي النقاط التالية:

١- التعامل مع باكستان بنظرة الحليف العسكري الفعال (المهدي، ٢٠١٤، ص: ٦٨).

٢- التعامل بحذر مع أفغانستان مع الأخذ بعين الاعتبار تنظيم طالبان المعادي لها (الزويري، ٢٠١٣).

٣- الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في تركيا ومحاولة الاستفادة من الوضع القائم (سمان، ٢٠١٧، ص: ٣٧).

٤- التعامل بحذر مع الجمهوريات المجاورة لها والتي تشكلت بعد سقوط الاتحاد السوفييتي (المهدي، ٢٠١٤، ص: ٦٩-٧٠).

### ب- المحددات الدولية:

#### ١) العلاقات الأميركية الإيرانية:

عرفت العلاقات الأميركية الإيرانية توتراً منذ إعلان قيام الجمهورية الإسلامية، ورغم أنها عرفت تقارباً خجولاً خلال فترة الرئيس باراك أوباما بعد التوصل للاتفاق النووي، فإن التوتر عاد مجدداً مع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأميركية.

في ١٤ تموز /يوليو ٢٠١٥، وقعت إيران مع القوى الكبرى اتفاقا تاريخيا يضع حدا للتوتر بشأن الملف النووي الإيراني، ويقضي الاتفاق برفع تدريجي ومشروط للعقوبات عن إيران مقابل ضمانات بأنها لن تسعى للتزود بالسلح النووي. وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦: جدد الكونغرس الأميركي لعشر سنوات العقوبات المفروضة على إيران بموجب قانون خاص، وسمح باراك أوباما بهذا التمديد إلا أنه لم يوقع القانون. ثم علق الأميركيون العقوبات المرتبطة بالملف النووي، إلا أنهم فرضوا عقوبات أخرى مرتبطة بعدم احترام إيران لحقوق الإنسان، ودعمها "للإرهاب" في الشرق الأوسط، وبرنامجها للصواريخ الباليستية. في ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ وبعد أسبوع من تنصيبه، حظر دونالد ترمب دخول الولايات المتحدة -بموجب مرسوم- على مواطني سبع دول إسلامية بينها إيران. وبعد يومين أجرت طهران تجربة لصاروخ بالستي متوسط المدى.

وفي مطلع شباط/ فبراير من العام نفسه، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على ٢٥ شخصا وكيانا يشتبه في تقديمهم الدعم لبرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني. وردت طهران بفرض عقوبات على شركات اميركية، أما في ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٧، فقد أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات أميركية على إيران بسبب صواريخها الباليستية ونشاطاتها العسكرية في الشرق الأوسط، إلا أنها أبتت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وفي ٢٨ تموز/ يوليو من ذات العام عززت واشنطن العقوبات على إيران غداة إطلاق طهران صاروخا يحمل أقمارا صناعية إلى مدار الأرض، وفي ٢٩ تموز/ يوليو ، أعلنت إيران أنها ستواصل "بكل قواها" برنامجها الباليستي، وأشارت إلى حصول حادث جديد بين سفن حربية أميركية وزوارق حربية إيرانية في مياه الخليج (الجزيرة، ٢٠١٧).



## ٢) العلاقات الروسية- الإيرانية:

مرت العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتي بمراحل عصيبة. فقد حاول ستالين احتلال أذربيجان الإيرانية عام ١٩٤٦. وكانت علاقة إيران بقيادة الشاه مع موسكو سيئة للغاية، على ضوء الحرب الباردة وانخراط إيران في التحالفات الغربية (مع بريطانيا ثم أميركا). وبعد انتصار الثورة في إيران في ١٩٧٩، واستيلاء الخميني على السلطة وإعلانه الجمهورية الإسلامية، لم ترحب موسكو بهذه الثورة، خوفاً من شعاراتها الإسلامية. وبقيت العلاقات هكذا، حتى خاطب آية الله الخميني الرئيس غورباتشوف ١٩٨٦ ودعاه إلى التعاون. وفعلاً بدأت العلاقات تتحسن، بعد زيارة رئيس البرلمان الإيراني، هاشمي رفسنجاني، عام ١٩٨٩، موسكو، وتوقيع اتفاقيات تعاون. ولما كانت روسيا دولة كبرى تريد العودة قطبا مهما في العالم، ولما كانت إيران دولة إقليمية قوية، وتريد أن تكون مستقلة في قراراتها، ولا تتبع لأي قوة دولية، فسياسة النظام في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي براغماتية، وتضع مصالحها الجيوسياسية فوق كل اعتبار. ويفضلون في موسكو الحديث عن "الشراكة"، بدلاً من "التحالف"، لذلك نجد أن العلاقة يشوبها عدم الثقة بين البلدين، فكل منهما يخشى أن يبيعه الآخر للغرب، لأن كلا منهما يحلم بتحسين علاقته مع الغرب (الحمزة، ٢٠١٧).

## المبحث الثاني عوامل التجاذب والتنافر في العلاقة السعودية الإيرانية

سيتم معالجة هذا المبحث في مطلبين يتحدث المطلب الأول عن عوامل التجاذب بين الدولتين، فيما يتحدث المطلب الثاني عن عوامل التنافر بين الدولتين.

### المطلب الأول عوامل التجاذب في العلاقة السعودية الإيرانية

شهدت العلاقات بين الدولتين بعض التحسن بسبب إدراك المسؤولين في البلدين بأن التصعيد والحملات الإعلامية المتبادلة، وقطع كل أنواع الحوار، تعطي نتائج عكسية مكلفة، فقد أعلن السيد محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني في آب/ أغسطس من عام ٢٠١٧، موافقة الدولتين على تبادل زيارات الدبلوماسيين، لتفقد السفارات المغلقة، ومنح تأشيرات دخول للقيام بهذه المهمة، وبهذا يُمكن أن تكون بداية لتطبيع العلاقات، وتخفيف حدة التوتر بالتالي، تمهيدا لإعادة فتح السفارات المغلقة منذ أزمة اقتحام السفارة السعودية عام ٢٠١٦.

والقيادة السعودية التي لجأت إلى التصعيد ضد إيران، وأكدت في أكثر من مناسبة أنها لن تعيد العلاقات معها، لأنها محكومة من قبل "نظام الولي الفقيه"، وتؤمن بعودة "المهدي المنتظر"، كانت الأكثر مبادرة في تخفيف حدة التوتر، عندما أبدت مرونة غير مسبوقة في المفاوضات المتعلقة بعودة الحجاج الإيرانيين لأداء مناسكهم، وإنهاء المقاطعة، وأسقطت العديد من شروطها في هذا الصدد، مثل ضرورة حصولهم على تأشيرات الحج من سفاراتها في دول ثالثة، واستخدام شركات طيران غير الشركة الإيرانية، ومنحت تأشيرات دخول لحوالي عشرة دبلوماسيين إيرانيين للإشراف والسهر على رعاية هؤلاء، وتذليل أي عقبات تقف في طريق أداء فروضهم (عطوان، ٢٠١٧).

وتتلخص عوامل التجاذب بين الدولتين وفقاً للكاتب عبد الباري عطوان إلى ستة نقاط رئيسية:

١- فشل المشروع الأمريكي الذي كانت المملكة السعودية لاعبا رئيسيا فيه، أي إسقاط النظام في سورية، فبعد سبع سنوات من الحرب تقريبا، أدركت القيادة السعودية أن الرئيس السوري بشار الأسد بدعم من روسيا وإيران وحزب الله، باق في السلطة، وأبلغت حلفاءها في المعارضة السورية بهذه القناعة الجديدة.

٢- مرور عامين ونصف العام على انطلاق "عاصفة الحزم" في اليمن، وعدم تمكن هذه العاصفة من إنجاز الهدف الذي انطلقت من أجله، وهو هزيمة التحالف "الحوثي الصالحي"، وإعادة الرئيس اليمني (الفار) عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء.

٣- تراجع الإمكانيات المالية السعودية الضخمة التي كانت تشكل أقوى الأسلحة السعودية بسبب تراجع أسعار النفط، وارتفاع تكاليف الحروب بالنيابة التي تخوضها في سورية واليمن التي استنزفت احتياطاتها.

٤- صدور قانون معاقبة الدول الراعية للإرهاب الأمريكي "جستا"، والسماح لأهالي الضحايا برفع قضايا أمام المحاكم الأمريكية طلبا للتعويضات، وهناك ٢٥ دعوى قضائية مرفوعة حاليا ضد المملكة العربية السعودية، ويمكن أن تصل التعويضات إلى أكثر من خمسة تريليون دولار.

٥- إعطاء القيادة السعودية الأولوية المطلقة للحرب السياسية والاقتصادية التي تخوضها حاليا ضد دولة قطر، وبذلها جهودا لتحديد إيران في هذا الصراع، وإبعادها عن الدوحة مهما كلف الأمر.

٦- "البراغماتية" الإيرانية، والنفس الإيراني الطويل، وترجمة هذه البراغماتية إلى مرونة سياسية تجاه السعودية، وترحيب طهران بأي خطوة سعودية نحو الحوار وتطبيع العلاقات.

يُضاف إلى النقاط الست السابقة الانفتاح السعودي على القيادات الشيعية العراقية الذي كان خطأً أحمرًا لأكثر من عشرين عامًا، والاستقبال الحار للسيد مقتدى الصدر في الرياض، وقبله السيد حيدر العبادي، رئيس الوزراء، كان الطريق الأقصر والأسرع نحو التطبيع مع إيران، وإعلان السيد قاسم الأعرجي، وزير الداخلية العراقي، والمقرب من الحشد الشعبي وإيران معًا، عن طلب السعودية وساطة حكومته لتحسين العلاقات مع إيران، لم يكن مفاجئًا، ولكن المفاجئ تمثل في نفي مسؤولين سعوديين هذا الطلب الذي أظهر بلادهم في مظهر من يسعى بكل طريقة إلى الوساطة في هذا الإطار للتهدئة، وفتح حوار مع الخصم الإقليمي "الأخطر والأهم"، أي إيران (عطوان، ٢٠١٧).

### المطلب الثاني عوامل التنافر في العلاقة السعودية الإيرانية

طُبعت العلاقات السعودية الإيرانية حالة من التوتر منذ ١٩٧٩ تاريخ نجاح ثورة الخميني، ومع مطلع عام ٢٠١٦ قررت الرياض قطع تلك العلاقات رسميًا بعد اقتحام إيرانيين مقر سفارتها في طهران وقنصليتها في مشهد. وفي ما يلي أبرز المحطات التي مرت فيها العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة آخذين بالاعتبار عزم طهران تصدير ثورتها:

١- اندلاع مظاهرات البحرين: في ١٤ شباط/ فبراير من عام ٢٠١١، اندلعت مظاهرات في البحرين في عدة قرى شيعية بدأت بالمطالبة بتحسين الخدمات، ولم تنته بإفصاح المعارضة عن شروطها لقبول الحوار مع الحكومة، ومن أهم الشروط: التعهد بالحفاظ على حق المعتصمين بالوجود بدوار اللؤلؤة والحفاظ على حياتهم طوال فترة الحوار والتفاوض، والإطلاق

الفوري لجميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم، والتعهد بتحييد الإعلام الرسمي لتخفيف الاحتقان الطائفي، وإقالة الحكومة والشروع بالتحقيق المحايد في أعمال القتل التي وقعت منذ اندلاع المظاهرات يوم ١٤ فبراير/شباط وإحالة المسؤولين للمحاكمة (الجزيرة، ٢٠١١).

وقد تطورت المظاهرات في البحرين بشكل أدى إلى دخول قوات درع الجزيرة -وهي قوة عسكرية أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن أمنها- إلى المنامة وسط اتهامات لإيران بالتورط في شؤون البحرين. وفي السابع عشر من شهر آذار/ مارس ٢٠١١، تقدمت إيران بشكوى إلى الأمم المتحدة من الحملة التي شنتها البحرين على محتجين شيعة، وطلبت من دول المنطقة الانضمام إليها في حثّ السعودية على سحب قواتها من البحرين، والبحرين ترفض محاولة إيران تدويل قضيتها ( الجزيرة، ٢٠١١).

## ٢- محاولات قتل لمواطنين أو مسؤولين سعوديين:

في عام ٢٠١١ وامتداداً لتاريخ إيران الطويل في التخطيط لهجمات ضد منافسيها السعوديين رداً على التجاوزات الحقيقية والمتصورة، فقد استهدفت محاولة نفذها إيرانيون ووكلاء «حزب الله»، المصالح السعودية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، ومنها ما يُمكن إرجاعه إلى قائد «قوة القدس» التابعة لـ «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» قاسم سليمانى وغيره من كبار صنّاع القرار في إيران - المؤامرة الفاشلة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ لاغتيال السفير السعودي في واشنطن من خلال تفجير المطعم الذي كان يتردد عليه، ومع ذلك فإن مخططات طهران المعادية للسعودية تعود تقريباً إلى وقت تأسيس النظام (ليفيت، ٢٠١٥).

وفي أيار/مايو ٢٠١١، أطلق عملاء إيرانيون النار على دبلوماسي سعودي في كراتشي وأردوه قتيلاً، الأمر الذي شكل إنذاراً لمؤامرة تفجير المطعم في واشنطن التي كان قد سبق التخطيط لها آنذاك، وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢، اعتقلت السلطات الكينية مواطنين إيرانيين، زُعم أنهما عميلين من «قوة القدس»، يُعتقد أنهما كانا يخططان شن هجمات على أهداف إسرائيلية أو أمريكية أو بريطانية أو سعودية في كينيا أو أي مكان آخر في أفريقيا. وفي الواقع يُقال أن «قوة القدس» أنشأت كياناً متخصصاً بـ «العمليات الخارجية الخاصة» معروفاً باسم «الوحدة ٤٠٠» تتحصر مهمته على تنفيذ هذه الأنواع من الهجمات، التي تستهدف في المقام الأول دبلوماسيين من الدول التي كانت تحاول جاهدة تقويض البرنامج النووي الإيراني. أما الحرب الإلكترونية فيبدو أنها دخلت سياق المنافسة في هذه المرحلة أيضاً، ففي آب/أغسطس ٢٠١٢ تعرضت شركة النفط السعودية الحكومية «آرامكو» لهجوم إلكتروني نسبته الاستخبارات الأمريكية إلى إيران، إذ وصفه وزير الدفاع آنذاك ليون بانيتا بأنه «تصعيد كبير للتهديد الإلكتروني» (ليفيت، ٢٠١٥).

### ٣- نهج إيراني فريد لإدارة الحج:

تملك كل دولة ذات غالبية مسلمة بعثةً للحج في مكة (وأحياناً في المدينة أيضاً) مهمتها تقديم الخدمات لمواطنيها الذين يؤدون فريضة الحج، بما يشمل ذلك من نقلات ورعاية طبية وتوجيهات حول كيفية أداء مناسك الحج المختلفة، وفي معظم الحالات، تعمل بعثات الحج كهيئات حكومية خاضعة لإشراف وزارات أو مؤسسات وطنية أخرى تعنى بكافة المسائل المتعلقة بالحج. وكان هذا هو الحال بالنسبة إلى إيران أيضاً قبل الثورة. ففي ظل الحكومة العلمانية للشاه محمد رضا بهلوي، كان يتم التعامل مع شؤون الحج البيروقراطية من قبل فروع مختلفة في الحكومة، من

بينها وزارة الداخلية ومكتب رئيس الوزراء، وعلى الرغم من أن المكاتب الدينية الشيعية العديدة التي تعمل في المملكة العربية السعودية خلال موسم الحج تعتبر رسمياً هيئات مستقلة، إلا أنها تخضع عملياً لسيطرة النظام الديني في إيران، كما أن أعمالها تخلف تأثيرات جدية على العلاقات السعودية الإيرانية وعلى التوترات بين الشيعة والسنة على حدٍ سواء. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحويل ملايين الدولارات نقداً عبر هذه المكاتب إلى مختلف الجماعات والأفراد المسلمين، وتوزع بدون أي شفافية عبر شبكات وآليات غامضة. وبهذه الطريقة تتسنى لإيران فرصة مثالية ليس فقط لتسهيل اتصالاتها مع الجماعات الأجنبية، بل لمنحها أيضاً الدعم المالي دون الحاجة للمرور عبر الأنظمة المصرفية الدولية أو لفت انتباه الحكومات الأجنبية. وباختصار، إنَّ الجهاز الضخم التابع للمرشد الأعلى والمعني بشؤون الحج في إيران وفي مكة والمدينة يوفر فسحة لا يمكن الاستغناء عنها لخدمة أجندة النظام الإيراني، المتمثلة بتصدير "الثورة الإسلامية"، والدعوة لاعتناق المذهب الشيعي الإيراني، ونشر المشاعر المعادية للغرب (خلجي، ٢٠١٦).

#### ٤- تدخل إيران في اليمن:

تحالف نظام الماللي المتشدد في إيران مع قوى في اليمن سعياً إلى زعزعة استقرار الحكومة المركزية، على عكس توجهات الدولة الموالية ظاهرياً للغرب، كما حدث في دول أخرى في الشرق الأوسط، ذات حكومات مركزية ضعيفة -- لاسيما في العراق، ولبنان، والسلطة الفلسطينية. فيما عملت المملكة العربية السعودية -- التي كانت قد قدمت العون للمتمردين في الماضي، والذين سعوا للإطاحة بالحكومة في صنعاء -- للمساعدة في تدعيم نظام الرئيس علي عبد الله صالح وعزله عن تهديد المتمردين الحوثيين، ولا تدعم الرياض الرئيس اليمني

علي عبد الله صالح من أجل عمل الخير والتضحية بالنفس. فالحوثيون ينتشرون على طول الحدود اليمنية السعودية، وتشعر الرياض بالقلق حول أمن الحدود نظراً لتاريخ المنطقة: ففي الستينيات من القرن الماضي، قامت مجموعات مدعومة من قبل مصر بتنفيذ عدة أعمال تخريبية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك ضد وزارة الدفاع وقاعدة جوية بالقرب من الحدود السعودية اليمنية، وتشير وفرة الأدلة إلى وجود علاقة كبيرة بين طهران والحوثيين. ولكن حتى لو كانت الإدعاءات اليمنية والسعودية حول الدعم الإيراني للمتمردين مغالى فيها، يبدو من المرجح أن إيران تلعب دوراً في تأجيج نيران التمرد في اليمن، نظراً لسجل طهران طويل الأمد في هذا المجال ( شينكر، ٢٠١٠).

#### ٥- إيران في الأزمة السورية:

بعد إحكام إيران قبضتها على «حزب الله»، تمكّنت من زيادة سيطرتها على مؤسسات الدولة اللبنانية، ولم يكن الحزب جزءاً من الدولة سابقاً، أما اليوم فإن الخط الفاصل بينهما قد أصبح ضئيلاً جداً مع تغلغل «حزب الله» ووكلائه بشكل متزايد في الحكومة والمؤسسات الأخرى. وباختصار، يمكن القول إن «حزب الله» كان في الماضي دولةً ضمن الدولة اللبنانية، أما اليوم فقد أصبح لبنان دولةً ضمن دولة «حزب الله». وقد استخدمت طهران «حزب الله» والمليشيات الأخرى أيضاً لبناء جسرٍ بري يربط أجزاء من العراق وسوريا ولبنان. ويخدم هذا الممر ثلاثة أغراض وهي: أولاً، توفير وسيلة قليلة التكلفة لنقل الأسلحة من إيران إلى حوض



البحر المتوسط. ثانياً، فتح خط إمداد بديل في حال قيام إسرائيل بقصف المطارات خلال الحرب المقبلة مع «حزب الله» أو حلفائه. ثالثاً، ترسيخ الهوية الشيعية المقاتلة في المنطقة.

وفي سورية يتم نقل المقاتلين الشيعة وعائلاتهم إلى أجزاء من الجسر البري بين إيران ودمشق وبغداد فيما يشبه المساعي الاستعمارية. فتعزيز التغيرات السكانية في بعض المناطق "المفيدة" من سوريا يندرج ضمن الاستراتيجية الإيرانية، على الرغم من أن ردود الفعل السنية على هذا النهج تبدو حتمية على المدى البعيد. ومن المرجح أن تصل الأمور إلى قيام مواجهة بين إيران وروسيا أيضاً، لأن نهج موسكو بالعمل داخل مؤسسات الدولة السورية غالباً ما يتعارض مع جهود طهران في المؤسسات الموازية.

أما من الناحية العسكرية، فلم يعد «حزب الله» كما كان في السابق. فقد كان التجنيد يستغرق سنوات طويلة، واليوم أصبح الحزب يجنّد أيّاً كان تقريباً فيشكّل بذلك قواتٍ أقل انضباطاً وأقل تركيزاً على عقيدة "المقاومة"، وأكثر انقياداً وراء نزعة الطائفية الشيعية. وثمة حالات أخرى ينضم فيها المقاتلون المتحدرون من عائلات فقيرة إلى التنظيم ليس لأسباب أخلاقية أو دينية، بل من أجل الرواتب فقط. بيد أن هذا الفيض من المقاتلين، مقروناً بالتغيرات الأخيرة في الميزانية، يمنع «حزب الله» من تقديم نفس حزمة الخدمات الاجتماعية لجماعته، حيث أصبح حالياً يميل إلى تفضيل مقاتليه وعائلاتهم عند توزيع المساعدات (غدار، وسميث، ٢٠١٨).

## المبحث الثالث التحالفات والاستقطابات الدولية وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية

سيتم معالجة هذا المبحث في مطلبين يتحدث المطلب الأول عن التحالفات وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن الاستقطابات الدولية وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية.

### المطلب الأول التحالفات وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية

أولاً: التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب: أعلنت المملكة العربية السعودية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٥ عن تحالف إسلامي عسكري يتشكل من (٣٤) دولة لمحاربة الإرهاب في العديد من المناطق الإسلامية، ويعمل هذا التحالف بقيادة السعودية على تطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم محاربة الإرهاب، وتطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم تلك الجهود، وقد شارك في هذا التحالف (٣٤) دولة أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي منها بعض الدول العربية، إضافة إلى دول إسلامية من القارتين الآسيوية والأفريقية. وقد أكد المسؤولين عن هذا التحالف بأنه سينسق الجهود لمحاربة الإرهاب في العراق، وفي سوريا، وليبيا، ومصر، وأفغانستان، وبأن هذه العمليات بالتنسيق مع الشرعية في هذا المكان والمجتمع الدولي (الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥).

ورغم أن هذا التحالف يهدف إلى المساهمة بشكل جزئي في تحسين الأوضاع في سوريا، إلا أن هذا التحالف زاد المشهد قتامة وتعقيداً بين السعودية وإيران، وبالرغم من إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابر أنصاري "أن طهران والرياض تبذلان جهوداً دبلوماسية

لتهيئة ظروف مواتية لبدء حوار مباشر من شأنه أن يساعد على تسوية خلافتهما"، إلا أن ذلك لا يتفق مع التصريح الرسمي لحسين أمير عبد اللهيان - نائب وزير الخارجية الإيراني، الذي أكد فيه "أن بعض الجماعات المرتبطة بتنظيم «داعش» شاركت في المحادثات التي استضافتها السعودية لجماعات وفصائل من المعارضة السورية في العاصمة الرياض مؤخراً". كما أن وكالة "فارس" الإيرانية شبه الرسمية قامت بعرض تقارير إعلامية زعمت بأنها تظهر الروابط بين الرياض وتنظيمات متشددة، وقد وجهت طهران انتقادات للرياض، لاستثنائها العراق وسوريا من التحالف، ويشير هذا الاتجاه إلى أنه يتم استخدام لهجة الاتهام والتصعيد من قبل جميع الأطراف لإيذاء بعضهم البعض، وأن كلا الطرفين يسير بعيداً عن طريق المفاوضات والحل السلمي. وفي الرد على هذا الموقف تأتي تصريحات العميد أحمد عسيري مستشار وزير الدفاع السعودي والمتحدث باسم قوات تحالف "عاصفة الحزم" قائلاً، "من يرمى الإرهاب لا يمكن أن يكون شريكاً في محاربته" في إشارة إلى طهران، وقد سبق تلك التصريحات ملاحظة أخرى له أدلى بها مؤخراً من القاهرة قائلاً، "نحن الآن نتحدث عن عمليات لمكافحة الإرهاب، وإذا كانت إيران تتوي الانضمام إلى هذا التحالف فعليها أن تكف عن إيذاء سوريا واليمن، وأن تمتنع كذلك عن الأعمال التي تدعم الإرهاب في لبنان والعراق" (عزيز، ٢٠١٦).

**ثانياً: التحالف العربي:** على المستوى العربي كان التحالف العربي الذي تضمن العديد من الدول العربية التي تعمل بالفعل في جميع المحاولات العسكرية في اليمن، وقد بدأ هذا التحالف قوياً حيث كان يتضمن العديد من الدول العربية والتي كانت تعمل بالفعل في المجال العسكري جواً وبحراً، ومن ثم تطورت الأمور فشاركت بعضها بقوات برية، من بينها: مصر، والمغرب، إضافة إلى دول

مجلس التعاون الخليجي، ماعدا سلطنة عُمان، ولكن هذا التحالف تراجع عما كان عنه في البداية في عاصفة الحزم، حيث أصبح أقرب للطبيعة الأسمية، فلم تعد هناك قوات جوية قطرية، أو بحرينية تشارك في العمليات، كما كان الحال خلال عام (٢٠١٥)، بينما انسحبت الإمارات فعلياً من العمليات على الأرض، أن تحققت أهدافها من المشاركة في هذه الحرب والتي هي إبعاد الحوثيين عن عدن وسواحل اليمن الجنوبية، يُضاف إلى ذلك سحب القوات المغربية المشاركة في التحالف العربي (التلاوي، ٢٠١٦، ص: ٥).

### المطلب الثاني الاستقطابات الدولية وأثرها على العلاقات السعودية الإيرانية

أولاً: إيران والدبلوماسية السعودية: منذ عام ٢٠١٥ بدأ إيران بمراقبة الدبلوماسية السعودية التي بدأت بتفكيك الأخطار المحيطة بها، كما تمكنت الدبلوماسية السعودية من إعادة رسم الجغرافيا السياسية بعدما استطاعت بناء مشروع شراكة القرن (٢١) مع أميركا، كما نجحت في عقد مؤتمر الرياض لمداداة جراح اليمن انطلاقاً من الرياض من خلال عاصفة الحزم، تتابع إيران أيضاً التحالف السعودي التركي، كما تتابع انتقادات منظمة التعاون الإسلامي التي تنتقد إيران بسبب تدخلها في الشأن العربي، وقد أصبح الأمر واضحاً في أن إيران لا تريد تصدير الثورة فقط، وإنما تريد تصدير الأزمات للخارج، وإغراق الجيران بالصراعات الطائفية، كمدخل لنفوذ إقليمي، إضافة إلى غاية إيران بتحقيق طموحات تاريخية خاصة وأن نموذج ولاية الفقيه لم يعد نموذجاً جذاباً حتى يُمكن تصديره بسبب هشاشة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إيران ذاتها، فالبطالة والفقر في تزايد مستمر رغم تملكها لثاني احتياطي من الغاز في العالم، ورغم امتلاكها لاحتياطات ضخمة من النفط إلا أن اقتصادها لا زال أقل من نصف الاقتصاد السعودي، يضاف إلى كل ماسبق خسارتها

لقوتها الناعمة في سورية بسبب خطابها الطائفي من أجل الاستقطاب الطائفي والمذهب الذي عمق أزمة إيران، حيث أصبحت تعاني من أزمة هوية متأثرة بالسياق الإقليمي، فهب تعاني من هويات تسير نحو الانصهار في حركات عابرة للحدود، وأخرى تترد عكساً نحو التوقع في مشاريع طائفية، فهذه الهوية العابرة للحدود تحولت إلى مسمار أخير في نعش الدولة، بعدما أصبح حزب الله والحوثي وميليشيات الحشد الشعبي في العراق أداة طيعة في يد الملاي وتوجهاته كمثال صارخ على مواطنة مبتذلة (محجوب، ٢٠١٧، ص: ١٠).

ثانياً: **الاستقطابات الإيرانية الروسية** : في ظل تعدد الأطراف الدولية يعتبر الحليف الروسي هو الحليف الأول لإيران نظراً لتورطها في قضايا المنطقة كالقضية السورية واليمنية، حيث تحاول كافة الأطراف التضيق على إيران لكبح جماح سيطرتها و تحالفاتها مع مختلف الفاعلين في المنطقة، سواء كانوا فاعلين دوليين أو فاعلين من غير الدول، فتركيا بعد خسارتها في تحقيق أى من مصالحها سواء في سوريا أو العراق قامت بالعودة إلى اسرائيل نكاية في إيران، كما جاء الاتفاق مع قطر من أجل انشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر بمواجهة الأراضي و السواحل الإيرانية، كل ذلك فرض العديد من التحديات على إيران لإعادة النظر إلى مصالحها في المنطقة الإقليمية و توطيد سياسة جديدة تتسم بقدر من المرونة من أجل تحقيق أدنى خسائر ممكنة، ومن هنا بدأت إيران في محاولات للتقارب مع السعودية ولكن هناك احتمالات حول فشل تلك المحاولات خاصة في ظل التقارب التركي- السعودي في اطار " الحلف السنى" ( ادريس، ٢٠١٥، ص: ٦-٩ )

ثالثاً: الاستقطابات العربية الإيرانية: في الحقيقة ليس هناك ثمة اتفاق بين العرب و إيران على مدار التاريخ، فكل من العرب وإيران يتبعان نظم سياسية مختلفة و فكر مختلف ومن هنا تتعارض المصالح بين الدولتين، وهناك الاختلاف في الآراء حيال قضايا المنطقة، و في اطار الأزمات و التوترات والعلاقات بين الدول، رفعت القدرة النووية الإيرانية و المعارضة في الوقت نفسه من قبل العديد من الدول الغربية من شدة معارضة الدول العربية بالمنطقة لإيران، لكن نظرة العرب بالنسبة للقدرة الإيرانية الجديدة تختلف مع نظرة الغرب لهذه القدرات، فالدول العربية تعارض تصرفات طهران معتمدة على أن إيران تعمل على زيادة قوتها بغرض الهيمنة على كافة أنحاء المنطقة وفي هذه الأثناء نجد أن دولاً مثل قطر و العراق و عمان و السودان والجزائر والعديد من الدول العربية لا تعارض فقط القوة النووية الإيرانية بل لا تسمح بالنفوذ و التأثير الإيراني في العراق و الأكثر من ذلك ترى الدول العربية الموالية للغرب بأن يد طهران تمتد لتؤثر في كافة جوانب العالم العربي و هذه النقطة الأكثر حساسية و المثيرة بالنسبة لدول محور الموازنة، فهم يعتقدون بأن القضايا العربية يجب أن تُحل بوجود و تأثير و فكر وعمل من قبل الدول العربية وليس من قبل الدول غير العربية مثل ايران و التي تستغل وجودها في قضايا العالم العربي من أجل مصالحها الشخصي (سليمان، ٢٠١٢، ص: ١٢-١٣).

رابعاً: الاستقطاب السعودي الروسي: هناك تحول دراماتيكي غير متوقع حصل في العلاقات السعودية الروسية، وقد كان خلف هذا التقارب عدة مبررات، أولها رغبة السعودية على تفعيل ذلك التقارب من خلال زيارات لوفد سعودي رفيع المستوى قام بها إلى روسيا حيث تم استقبال هذا الوفد بحفاوة بالغة أبرزت حرص روسيا على استثمار هذه الفرصة إلى أبعد ممكن، وربما كان السبب

الآخر في هذا التقارب نية النكاية بالغرب من الطرفين السعودي والروسي، حيث يرى السعوديون في هذا الأمر ما يُشبه العقاب للغرب، وتذكيره بأنهم يملكون حرية الحركة، وإنهم قادرون على إيجاد البدائل التي يمكن تطوير العلاقات معها بشكل يُخفف من ثقل وأهمية العلاقات مع الغرب، أما الروس فإنهم بذلك يؤشرون للغرب على أنهم بديل مرغوب فيه يمكنه أن يسد الفراغ، إضافة إلى أنهم سوف يستفيدون من هذه العلاقات سياسياً ومادياً خاصة من خلال صفقات السلاح الدسمة، يُضاف إلى ماسبق حرمان إيران من حليف قديم، فقد كان السعوديون على علم بالعلاقات الإيرانية الروسية الطيبة، ولكن السعوديون علموا مؤخراً أن الروس سوف يبحثون عن بديل يعوضهم عن فقدانهم لإيران ( الخولي، د/ت، ص: ١١٧).

## الفصل الثاني

### أثر وانعكاس العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج

لا تعتمد السياسة الخارجية الإيرانية على توظيف نظريات العلاقات الدولية، لذا يرى الكثير من المختصين، والباحثين، والدارسين لهذه السياسة بأنها تعتمد على أساليب مثل: المراوغة، والإثارة، ولعب أدوار متعددة، إضافة إلى الرهان على عامل الزمن، ومما يؤكد هذا الموضوع أن إيران لعبت جميع هذه الأدوار مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط، والخليج (قريب، ٢٠١٧).

بينما تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت وضمن أطر رئيسة أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة مع دول العالم، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية (موقع وزارة الخارجية السعودية،

، <http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx>

تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٣

وبناءً على ما تقدم سيتم معالجة موضوع هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث يتحدث الأول عن أثر السياسة الخارجية السعودية على دول الخليج، فيما يتحدث المبحث الثاني عن أثر السياسة الخارجية الإيرانية على دول الخليج، فيما يتحدث المبحث الثالث عن أثر العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج.



## المبحث الأول أثر السياسة الخارجية السعودية على دول الخليج

سيتم معالجة موضوع هذا المبحث في مطلبين يتحدث الأول عن مقومات السياسة السعودية، فيما يتحدث المطلب الثاني عن التقارب السعودي الإماراتي وأمن الخليج.

### المطلب الأول مقومات السياسة السعودية

تعتمد المملكة العربية السعودية على ستة مرتكزات تجاه الخليج، وهي : أهمية الرمزية الدينية، والرمزية السلالية، والمركزية الجغرافية، والغنى الاقتصادي، والطموح العسكري، والقيادة الإقليمية، وفي ذلك شيء من التفصيل:

أولاً: أهمية الرمزية الدينية: ترى المملكة العربية السعودية أن وجود مكة المكرمة، والمدينة المنورة في محيطها الجغرافي يجعلها مخولة بقيادة محيط الجزيرة العربية أولاً، والعالم العربي ثانياً، والإسلامي ثالثاً، ورابعاً عليها أن تلعب دور القائد الأول للعالم الإسلامي على المستوى العالمي، من هذا المنطلق تستغل الرياض لقب خادم الحرمين الشريفين، لتروّج لنفسها بأنها الأولى عالمياً من حيث الأهمية الدينية، ولكن الزج بالمقدس في الرهانات السياسية ليس رهاناً ناجحاً في العديد من الحالات، خاصة وأن الرياض تتوقع من هذا التصور للأهمية الدينية بأن يكون التعامل معها وكأنها مفروضة على الآخرين سياسياً كما هي من الناحية الدينية، مما يؤدي إلى تشابك المقدس مع السياسة؛ مما يؤدي إلى نتائج سلبية على العلاقات الخارجية السعودية؛ لأنها مبنية على فرضية انحناء الدولة الإسلامية المسبق لإرادتها السياسية (الرشيد، ٢٠١٧، ص:٣).

ثانياً: الرمزية السلالية: ترى الرياض أنه نظراً لأصول القبائل العربية خاصة القاطنة في الخليج إلى العمق السعودي، فهذه القبائل من منظور قبلي تعود أصولها إلى عمق أرض الحجاز، مما

يجعل الرياض تظن أنها في موقع الأصل، بينما الآخرين في موقع الفرع، إن هذه النظرة للشعوب المجاورة ربما أساءت للعلاقات الإقليمية السعودية في بعض الأحيان، تماماً كما حصل مؤخراً عندما أذاع أحدهم بأنه لا صلة قبلية بينهم وبين حكام قطر (موقع العربية، بتاريخ ٢٣ آيار/مايو ٢٠١٧، <https://www.alarabiya.net> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٦/٨/٢٠١٨). مما يعني أن الخارجية السعودية ربما استغلت خطاب العمق القبلي كسلاح ضد من يختلف معها في سياسات معينة، ويعكس هذا الأمر المفهوم المبطن الذي تشكلت على خلفيته الرؤية السعودية للعلاقات الخارجية مع جيرانها من أهل الخليج.

**ثالثاً: المركزية الجغرافية:** تعتبر المملكة العربية السعودية أنها أكبر دولة في العالم العربي، نظراً لامتداد حدودها من الأردن والعراق شمالاً إلى اليمن جنوباً؛ لذا تعتبر السعودية أنها مركز محوري، وعلى الدول الأخرى أن تحترمها، وخاصة الدول الخليجية الصغيرة، ذات المساحة الصغيرة، وذات العدد السكاني القليل، وقد برز هذا الأمر بوضوح في مناسبات الحديث عن قطر من قبل بعض المسؤولين السعوديين السابقين، حيث وصفها: "تركي الفيصل"، مدير الاستخبارات السعودي السابق بأنها: ليست دولة بل أسرة مؤلفة من (٣٠٠٠ ألف شخص)، من هذا الموقف يمكن التعرف على النظرة السعودية للدول الخليجية (الرشيد، ٢٠١٧، ص: ٤).

**رابعاً: الغنى الاقتصادي:** نظراً لموارد النفط، وحجم السوق السعودي الكبير، والقدرة الشرائية لدى المواطن السعودي، يعتبر الاقتصادي السعودي اقتصاداً كبيراً على المستوى العربي والخليجي، وبرغم ذلك لا ترى الرياض أن التكامل الاقتصادي الخليجي مهماً إلا إذا كان تحت سيطرتها ومن منظور مصلحتها الخاصة، ومن هذا المنطلق ترى الرياض أن التكامل الاقتصادي مرفوض وعلى

الدول الأخرى أن تقبل بالتبعية الاقتصادية للقرار السعودي، ويؤكد هذا الموضوع إصرار السعودية على عدم خفض إنتاج النفط بعد انهيار الأسعار في عام ٢٠١٤، كي تحافظ على حصتها في السوق، دون أن تهتم بتأثير هذا القرار على الدول الخليجية المجاورة، وعندما اقترحت الرياض منظومة العملة الخليجية الموحدة على غرار اليورو الأوروبي، أصرت الرياض على أن تكون هي مركز البنك الخليجي المقترح، لكن الإمارات العربية المتحدة رفضت هذا الاقتراح آنذاك مما أدى إلى طي هذا الملف نهائياً (نعوش، ٢٠١٥).

**خامساً: الطموح العسكري:** تعتقد الرياض أن جميع مبادرات التعاون العسكري يجب أن تكون تحت رعايتها، وأنت تكون مركزها، وأن تكون القائد لها، مستنديين في ذلك على أن جيشهم هو الأكبر على مستوى الخليج، نظراً للميزانية الضخمة المخصصة للتحديث العسكري والذي يعتبر الأكبر عالمياً وخليجياً (مصطفى، ٢٠١٥).

**سادساً: القيادة الإقليمية:** تعتبر المملكة العربية السعودية أنها المحور الأساسي للتعاون نيابة عن الدول الخليجية الأخرى، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال العلاقات السعودية الأميركية، حيث لم ترض الرياض أن تكون هناك علاقات مستقلة عن الإطار الذي رسمته لاتصالات الخليج مع الولايات المتحدة، إن هذا الأمر أدى إلى نشوء صدام مع الدول الخليجية الأخرى التي تبنت خطوط اتصال مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية، دون الأذن السعودي، ومن ذلك على سبيل المثال قرار سلطنة عمان بلعب دور الممهد لاتصالات أميركية - إيرانية، أدت إلى الاتفاق النووي في عهد باراك أوباما، الأمر الذي أثار غضب الرياض، لأن مسقط تبنت سياسة الحوار وليس الصدام

مع إيران، وبذلك مهدت لعلاقات مستقلة مع الولايات المتحدة الأميركية، اعتبرتها الرياض مخالفة لمنهجها في التعامل أولاً مع الولايات المتحدة، وثانياً مع عدوتها إيران (الرشيد، ٢٠١٧، ص: ٤).

### المطلب الثاني التقارب السعودي الإماراتي وأمن الخليج

تقوم العلاقات السعودية الإماراتية على أسس تاريخية صلبة تعززها روابط الدم، والمصير المشترك، وتحكم هذه العلاقات، وحدة المصالح والرؤية المشتركة، والتي تشكل أحد أهم أركان الأمن الجماعي الخليجي والعربي، وقد أثبت التحالف السعودي الإماراتي قدرته على المضي في عمليات سياسية، وأمنية، مشتركة بهدف إعادة التوازن والحفاظ على الأمن الخليجي بشكل خاص، والأمن العربي بشكل عام، نظراً لتمتع العلاقات بين هذين البلدين بشرعية سياسية ضاربة في جذور التاريخ، إضافة إلى مجموعة من الإنجازات، يدعمها قوة اقتصادية كبيرة، وتحالفات وعلاقات دولية واسعة، وميزانيات ضخمة (يوسف، ٢٠١٨).

وتتطلب سياسات المملكة العربية السعودية إزاء منطقة الخليج من كونها سياسة تأتي في إطار المصير العربي والتضامن الإسلامي إلى جانب ما تفرضه عوامل الجغرافيا والتاريخ، فالخليج جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهذا الأساس لا ولم ولن يتطرق إليه الشك في أي وقت من الأوقات وهو أهم مصدر من مصادر قوة المجلس، ولا يمكن أن يتخلى المجلس بأي حال من الأحوال عن مصادر قوته، وفي إطار الحديث عن دور المملكة تجاه الدول الخليجية يمكن إبراز النقاط التالية: دور المملكة في إنشاء المجلس، والمواقف السعودية تجاه دول الخليج (هاشم، ١٤١٤هـ، ص: ٥١).

أما الإمارات فقد ظلت عضداً للمملكة في جهودها للدفاع عن المصالح العليا للخليج العربي وللأمة العربية والعلاقات بين البلدين الشقيقين استراتيجية راسخة وثابتة، وأن أصدق تعبير عن قوة العلاقات وممانتها بين السعودية والإمارات يتجلى من خلال التواصل العفوي بين الشعبين وتقارب وجهات النظر حول مختلف الموضوعات ونشير في هذا الصدد إلى تدفق آلاف السعوديين في كل العطل والإجازات مهما كانت قصيرة إلى دولة الإمارات، وأن أهم ما يميز العلاقات السياسية بين السعودية والإمارات، أنها وصلت مرحلة تشكيل محور استراتيجي في المنطقة التي تتعرض لأزمات ومخاطر متلاحقة، مشدداً على أن السعودية والإمارات يمثلان بما لديهما من مكانة إقليمية ودولية وبحكمة قيادتهما عمقاً استراتيجياً للأمن القومي العربي ( صحيفة الوثام الالكترونية، ٢٠١٨).

وكانت العلاقات الإماراتية السعودية قد دخلت خلال السنوات القليلة الماضية مرحلة جديدة من التعاون الوثيق الذي حوّل البلدين إلى قاطرتين للعمل الخليجي المشترك، فيما أكدت نشرة أخبار الساعة التي تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أن استراتيجيات التعاون المختلفة بين السعودية والإمارات لا تتبغى مصلحة ذاتية بقدر ما تهدف إلى مصلحة المنطقة ككل، حيث جاء في النشرة أن "مستقبل المنطقة وشعوبها خط أحمر لن تسمح الإمارات والسعودية للقوى المخزبة بتجاوزه، وستواصلان حزمهما في صون أمانة الارتقاء بهذا المستقبل"، وكان الكاتب البريطاني باتريك وينتور، محرر الشؤون الدبلوماسية في صحيفة الغارديان البريطانية، قد قال: إن التحالف الإماراتي السعودي الجديد من الممكن أن يعيد تشكيل العلاقات بين دول الخليج، واصفا الخطوة الجديدة بأنها "بمثابة التعويض عن الخلل الذي حدث بمجلس التعاون

الخليجي"، كما أشار وينتور إلى أن "كلا الدولتين تملكان قوة عسكرية لا يجب الاستهانة بها". ويوما بعد يوم، تعمل السعودية والإمارات على الاستفادة من هذه القوة وهي تتخذ نهجا أكثر حزما تجاه التهديدات ضمن وضع لم يعد يفيد فيه الاكتفاء ببيانات التنديد، ويحتاج إلى مواجهة تتولى زمامها قوى من داخل المنطقة (أخبار البوابة، ٢٠١٧).

فيما قالت الباحثة في الدراسات الدولية الدكتور نوال الشمري، أن من أهم مرتكزات العلاقة الاستراتيجية بين الرياض وأبوظبي هو السياسة الخارجية الموحدة إزاء أهم أكبر خطر وجودي يهدد الأمن القومي الخليجي والعربي بأكمله، والذي يتمثل في التدخلات الإيرانية وسعي طهران للهيمنة على منطقة الخليج وفرض نفسها باعتبارها القوة الإقليمية الرئيسة في هذه المنطقة، خاصة بعد أن أعادت تموضعها في الإقليم على خلفية التوصل للاتفاق الذي أصبح الآن في عين العاصفة الأميركية، وقالت إن التحالف الاستراتيجي السعودي الإماراتي يعتبر صمام الأمان لشعوب الخليج وللأمن القومي الخليجي، وضمانة أساسية لحماية المصالح الحيوية للعالمين العربي والإسلامي في ظل المخططات المعادية للمنطقة، والتي صاغتها دوائر أجنبية تستهدف المنطقة، وينفذها بعض من يوالونها في الداخل، مشيرة إلى أن التعاون المشترك بين كل من الرياض وأبوظبي يشكل بجدارة عنوان مرحلة جديدة في العالم العربي. والخلاصة فإن حلف الرياض أبوظبي بات يشكل إضافة لمنظومة مجلس التعاون الخليجي وليس خصماً عليها، بل إنه شكل منظومة الأمن والاستقرار في المنطقة كلها، خاصة مع ما تتميز به سياسة البلدين، سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي، من توجهات حكيمة ومعتدلة ومواقف واضحة في مواجهة نزعات التطرف والتعصب والإرهاب والتشجيع على تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات (يوسف، ٢٠١٨).

## المبحث الثاني أثر السياسة الخارجية الإيرانية على دول الخليج

يعتبر الموضوع الإيراني في الزمن المعاصر من أكثر المواضيع المثيرة للجدل خاصة في الوطن العربي وعلى مختلف المستويات، ويعود هذا الأمر إلى عاملين أساسيين يتمثلان بالطريقة التي تقدم فيها طهران نفسها للمنطقة من جهة، والطريقة التي ينظر فيها العرب إلى إيران انطلاقاً من هذه المعطيات، وعلى العموم ينظر العرب بشكل عام والخليج بشكل خاص إلى إيران نظرة سلبية تقوم على أن طهران مصدر رئيسي لعدم استقرار المنطقة، كما أنها بشكل أو بآخر تمثل خطراً على الأمن القومي، لأنها دولة تسعى إلى فرض هيمنتها بالقوة على دول المنطقة وبطرق غير مشروعة وتحت شعارات شعبية ودينية، فيما ينظر بعض العرب إلى طهران نظرة إيجابية انطلاقاً من أنها دولة إسلامية تدافع عن المستضعفين والمظلومين وتتصر القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي من ناحية أخرى دولة معادية لإسرائيل وتتحدى أميركا والغرب، ولكن هناك مشكلة في هذا القسم من العرب أن موقفه هذا ينبع من دوافع عاطفية وانطباعات رومانسية أكثر من كونه ينبع من معطيات واقعية وحقائق ميدانية، وهذا ما كشفتته الثورات العربية والتي أظهرت تبايناً واضحاً بين الشعارات التي ترفعها طهران، وبين ممارساتها على الأرض خاصة في اليمن وفي سوريا (النقيسي، وآخرون، ٢٠١٦، ص: ٧-٨).

وبناءً على ما تقدم سيتم معالجة موضوع هذا المبحث من خلال مطلبين يتحدث الأول عن العمق الاستراتيجي وتحقيق أمن دول الخليج في عالم فوضوي، فيما يتحدث المطلب الثاني المنظور الإيراني لأمن الخليج.

### المطلب الأول العمق الاستراتيجي وتحقيق أمن دول الخليج في عالم فوضوي

تتمتع دول الخليج بموقع جغرافي مهم من أهم سماته كونه مشارف القارات الثلاث آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، كما يُشكل أهمية استراتيجية في الاتصالات والمواصلات، وقد أكدت القدرة الاقتصادية والموقع الجغرافي هذه الأهمية، كما تتمتع دول الخليج بأهمية كبرى في كونها حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، فجميع شعوب العالم تحتاج إلى المرور في الخليج من خلال الرحلات التجارية أو السياحية، كما في فترة الحج، يُضاف إلى تلك الأهمية تركز مضائق الملاحة البحرية في المنطقة، ولكن ما يحدث في كل من سوريا واليمن، وتدخلات إيران في هذه الدول وفي العراق، ربما تنذر بعدة سيناريوهات، وعلى رأسها سيناريو الفوضى، حيث تقوض سلطة الدولة الرسمية وسيادتها في كل الدول المحيطة بالخليج، وهنا تبرز إيران من خلال تحكمها في الفاعلين اللا حكوميين، حيث تبرز إيران ذاتها في ذلك داخلياً عن طريق المؤسسات شبه الحكومية في الداخل الإيراني، يُضاف إلى ذلك تواصل إيران مع المنظمات أو الجهات في الدول العربية وغير العربية، وفي ذلك يقول المنظر الحربي الصيني: "سن تزو"، تظاهر أمام عدوك بالضعف، وإن كان عدوك سريع الغضب حاول دائماً استنثارته، ومن يراقب التصرفات الإيرانية يُلاحظ أن إيران تتظاهر بالضعف بشكل دائم، كما تلجأ إلى التمويه في عدة أحيان أخرى، بينما تعزز قوة تأثيرها ودعمها (الزهراني، ٢٠١٦، ص: ٥).



كما كانت العلاقات بين إيران ودول الخليج تتعدد وتتشابك فالروابط البشرية والعلاقات الثقافية والاقتصادية والتجارية والدينية لعبت دورها البارز في صياغه وتحديد تلك العلاقات، فمن الملاحظ أن الإيرانيين على كثرة عددهم في الخليج إلا أنهم لم يندمجوا في تلك المجتمعات العربية؛ بل ظلوا محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم، حتى أنهم لا زالوا يدينون بالولاء للحكومة الإيرانية في طهران، ويظهر ذلك جلياً في المواقف الوطنية والقومية ففي تلك المواقف وقف هؤلاء إلى جانب حكوماتهم، ولم يكتفوا بذلك وإنما كانوا أدوات للتخريب، كما حدث في البحرين والسعودية في موسم الحج في أحد الأعوام الماضية، فهؤلاء لم ينصهروا في بوتقة العروبة، فهم في كل مواقف مع طهران يثبتون أنهم مازالوا إيرانيين، وهذا الوضع قد عبر عنه البعض بأبلغ التعبير عندما أشار إلى أنه في كل جزء من أجزاء الخليج العربي هناك طابور خامس إيراني منظم يتمتع اعضاءه بامتيازات تفوق ما يتمتع به السكان الأصليين، ورغم تمتع هؤلاء الإيرانيين بكافة الحقوق والمزايا المترتبة على اكتسابهم الجنسية الخليجية إلا أنهم لا يتخلون عن فارسيتهم ونزعتهم العنصرية للأبد) (رجب، ١٩٩٩).

وليس هذا غريباً لأن إيران كدولة لا تزال تتصرف وفق نزعة قومية عنصرية، ليس لها علاقة بالإسلام، كما تضع القانون الدولي في المنازعات باعتباره سلاحاً للضعفاء خاصة عندما لا تجد لها نصيراً مسانداً لها في مجلس الأمن الدولي، وتغازل الغرب في أنها لم تقف مع العرب المسلمين، ولم تكن في أي وقت عمقاً لهم، ويكفي أنها من الدول الأولى التي أقامت علاقات مع إسرائيل في عام ١٩٥٠ دون أن خشية دول العالمين الإسلامي، والعربي(المفتي، ٢٠١٤، ص:٢٠١).

## المطلب الثاني المنظور الإيراني لأمن الخليج

أصبحت إيران في عمق المشهد السياسي في منطقة الخليج بعد الثورة الخمينية، ومنذ ذلك الوقت عاشت القوى السياسية الخليجية مشكلات فكرية وأيديولوجية شكلت ترددات هبوط مزمن، حتى أنها لم تساهم في التطور السياسي في المنطقة، ودون أن تنفي الوعي السياسي الشعبي الذي يُمثل ظاهرة إيجابية، حيث عملت القوى اليسارية التي يغلب عليها التوجه الماركسي، أو التشييع على الاندغام والتواءم مع حركة الثورة الخمينية في البداية، فعملت على نشر الفتنة في نسيج المجتمعات الخليجية باسم المذهبية والطائفية، والمظلومية التقليدية للعقل الجمعي الشيعي، ومنذ تأسيس المنظومة التعاونية الخليجية في عام ١٩٨١، هيمنت السياس الإيرانية المتحفزة للعب دور إقليمي بارز في منطقة الشرق الأوسط على أجندة التحركات الخليجية، فبقراءة سريعة لعدة بيانات للقمم الخليجية، إضافة إلى عدة مئات من بيانات الدبلوماسية والأمن الخليجية على موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ سيلاحظ أن إيران كانت عاملاً مقلقاً، بل مستفزاً للسلطات الحاكمة في الجزيرة العربية، حيث تحولت العلاقات إلى حرب باردة، وتكتل فعلي رسمي وشعبي بالخطاب الطائفي المتكرر من جميع الأجهزة الإيرانية الدينية والسياسية وأذرعها الإعلامية في العديد من المشاهد الواضحة الواضحة خاصة في اليمن والبحرين وسوريا والعراق (النفيسي، وآخرون، ٢٠١٦، ص: ٢٧٥-٢٨٥).

إذاً تُمثل السياسة الإيرانية في منطقة الخليج تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي، وسبقي هذا التهديد قائماً نظراً لبقاء العلاقات العربية الإيرانية تسير في واقع تصارعي مفتوح، ومع غياب مفهوم الأمن القومي العربي واقتصار التفكير على الأمن القومي الفردي لكل دولة على حده، بل

اقتصار مفهوم الأمن القومي على أمن الأنظمة الحاكمة حتى ولو جاء على حساب أمن الوطن؛ ستبقى العلاقات الإيرانية الخليجية محل جدل سياسي واسع، خاصة وأن إيران تسعى إلى التحول إلى قوة إقليمية سياسية وعسكرية مهيمنة على المنطقة، في ظل غياب التوازن العسكري بخروج العراق من معادلة القوة من ناحية، وقلّة تأثير الدور العربي في هذا الإطار من ناحية أخرى بسبب الصراعات الداخلية، فمن ناحية تمددت إيران في العراق، إضافة إلى ما كانت تتمتع به من نفوذ في سوريا ولبنان، ومن اللافت للنظر أن إيران استخدمت العراق كجسر للتمدد إلى دول الخليج، إلا أن عاصفة الحزم التي أطلقتها الرياض أرسلت رسالة قوية وعالية النبرة إلى طهران بأنها لن تقبل هي وحلفاؤها أن تكون على مائدة الطعام الإيرانية، وأن الرياض مستعدة من أجل تحقيق أهدافها إلى الذهاب إلى أبعد الحدود بما في ذلك شن الحروب للدفاع عن أمنها وأمن الخليج) أحمد، (٢٠١٥).

وفي هذا السياق لا بد من العودة إلى نظرية أم القرى الشيعية والتي يقوم بتدريسها الدكتور محمد جواد لاريجاني في قسم العلوم السياسية في جامعة طهران، حيث يتضح من قراءة هذا المنهج أن لاريجاني يؤكد النقاط التالية:

- ١- أن مدينة: " قم" الإيرانية هي أم قرى العالم الإسلامي الممتد بين أندونيسيا وموريتانيا.
- ٢- الجمهورية الإيرانية هي: " دولة المقر"، للعالم الإسلامي.
- ٣- راية الجمهورية الإيرانية سترفع عنوة في العواصم السنوية.
- ٤- ستقيم إيران: الحكومة الإسلامية والعالمية.
- ٥- الولي الفقيه في إيران هو ولي أمر المسلمين في أنحاء العالم.

٦- المجال الحيوي لإيران الذي يجب السيطرة عليه واحتلاله يشمل الجزيرة العربية كلها وتركيا.

والجمهوريات الإسلامية الخمس شمال شرق إيران.

٧- إيران هي مهد الإسلام الحقيقي والخالص.

٨- واجب إيران الشرعي قيادة العالم السياسي.

٩- على الأمة الإسلامية جمعاء الولاء لإيران والخضوع لقيادتها.

١٠- على الأمة الإسلامية جمعاء الدفاع عن إيران في حال تعرضها لأي خطر.

١١- الخميني هو شمس البشرية.

ما سبق هو إذاً خريطة الطريق لسياسة إيران الخارجية كما يراها الدكتور لاريجاني عضو مجلس الأمن القومي في إيران وعضو مجلس الشورى، ومن كبار مستشاري الولي الفقيه في طهران، ومن خلال البنود السابقة يُمكن فهم سلوك إيران الداخلي والإقليمي والعالمي(العتوم، ٢٠١٧، ص: ٥-٦).

وليس هناك أدنى شك في أن الخطابات الدينية، والتصريحات السياسية الإيرانية، إلى جانب الخروقات العسكرية والمخابراتية، والمعلوماتية، وتحركات وتدبير الجماعات الوظيفية الموالية لولاية الفقيه تجعل دول الخليج تُراجع تحركات إيران معها وتتردد في تطبيع العلاقات معها، لأن إيران الخمينية نفسها لم تبد أي قدر من حسن النوايا لطأنة جيرانها التقليديين، أو ما تسميه هي بنفسها: عمقها الاستراتيجي، فعلى سبيل المثل تطلق إيران في كل موسم حج هجوم منظم على المملكة العربية السعودية، فيما يُعرف إيرانياً بمراسم: "البراءة من المشركين"، والذي يتناغم مع خطابات مختلف دوائر صناعة القرار الإيراني، يتقدمهم المرشد الأعلى خامنئي، ونجد ذلك في

محاولة كل رئيس لتسييس موسم الحج، وجعله مناسبة تفرغ الشحنات، حتى وصل الأمر بإمام الجمعة في مدينة مشهد الإيرانية آية الله أحمد علم الهدى في موسم عام ١٤٣٠ هجري على الدعوة لتغيير قبة المسلمين من مكة المكرمة إلى مشهد المقدسة: "لأن بلاد الحجاز ضحية للوهابية...".  
...ومما لا شك فيه أن إيران ترى أن لها دوراً محورياً في ملء فراغ في ساحة الخليج سياسياً وعسكرياً، لكنها تختلف عن غيرها من القوميات بامتلاكها مشروعاً عقائدياً عالمياً يحمل تفويضاً أخلاقياً يسمح لها بالتمدد الجغرافي أكثر من أي وقت مضى، لغرض إقامة خلافة جاهزة لمقدم: "الغائب الحجة"، عبر أيديولوجيا: "ولاية الفقيه"، بدعوى نيابة الإمام المهدي في عصر الغيبة الكبرى في نصرة المستضعفين المظلومين، ولا بد هنا من لفت النظر إلى أن ولاية الفقيه كمفهوم للحكم السياسي المطلق ليست مسألة متفقاً عليها بين مراجع التشيع الأصولي لا من القدامى ولا من المعاصرين، بل النظرية قابلة للتبدل بحسب المعطيات الزمنية والقوة السياسية للتيار الذي يتبناها فهناك أكثر من تسع نظريات حول: "ولاية الفقيه" السياسية، ابتكرها آيات الله العظام (النفيسي، وآخرون، ٢٠١٦، ص: ٣٠٠-٣٠٢).

وفي نهاية هذا المطلب سيحاول الباحث التعرف على الأهداف التي تضعها إيران من خلال مناهج التربية والتعليم لصورة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تسعى أجهزة التربية والتعليم الإيرانية لتحقيقها، ومن أهم هذه الأهداف:

أولاً: توحيد رؤية المجتمع الإيراني تحت راية: "الولي الفقيه"، وقيادته، إضافة إلى اعتبار دول الخليج ملكية تاريخية إيرانية من المفروض إعادتها إلى حضن وطنها الأم إيران.

ثانياً: أهمية بناء إيران دولة عصرية تملك أسباب القوة المادية والروحية، الأمر الذي يُمكنها من تحقيق رسالة الثورة، في مقابل مشيخات بدوية لا تملك سوى النفط والثروات، والتخلف.

ثالثاً: الحفاظ على التاريخ الفارسي: وتعميقه لدى طلاب المدارس من خلال الكتب المدرسية، والتذكير أن كل ما يقع داخل الخليج(العربي)، والذي يطلقون عليه الخليج الفارسي ملكية شرعية إيرانية.

رابعاً: دعم مركزية إيران وريادتها بين شيعة الشتات: والالتزام نحوها باعتبارها دولة الشيعة في مجلس التعاون الخليجي، قبلتهم الروحية والمذهبية والسياسية.

خامساً: تعميق الوعي الثوري قومياً ومذهبياً: ودور رسالة الثورة في بناء مجال حيوي عمقه العراق، ودول مجلس التعاون الخليجي.

سادساً: توافق مذهبي - قومي استعلائي: في صياغة توجهات إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تحاول الكتب المدرسة الإيرانية خلق نمط معين من الإدراك والتفكير تجاه دول مجلس التعاون الداخلي، من حيث أن هذا الموقف يتربى ويترعع عليه كل إيراني منذ صغره، ويكبر معه؛ ليتكسر بتأثير من الواقع السياسي - الاجتماعي الإيراني. (العتوم، ٢٠١٧).

## المبحث الثالث

### أثر العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج

ليس هناك أدنى شك في عروبة الخليج، ولكن نظراً لأهميته الاستراتيجية والتجارية حاولت العديد من القوى الأجنبية السيطرة عليه، حيث بدأ البرتغاليون غزوهم للخليج العربي في مطلع القرن السادس عشر، ثم أعقبهم الهولنديون، ثم الفرنسيون والبريطانيون، حتى وصل الأميركيون من شرق السويس بعد انسحاب بريطانيا في عام ١٩٧١، كما حاول الإيرانيون بسط نفوذهم وهيمنتهم على الخليج ومياهه، لكن حال دون ذلك التواجد الأجنبي، إضافة إلى مقاومة الشعب العربي لتلك الهيمنة، إلا أنه رغم ما سبق فقد استطاعت إيران في عام ١٩٧١ السيطرة على ثلاث جزر إماراتية، ولكن أطماعها لا زالت في أن تسيطر على مياه الخليج ومضيق هرمز ولكن طموح إيران يمتد إلى أن تصبح قوة إقليمية في المنطقة من خلال القوة العسكرية التي طورتها ومن خلال القوة النووية التي تسعى من خلالها إلى صناعة قنبلة نووية خاصة بها (الطائي، ٢٠١٣، ص: ٥).

وبناءً على ما سبق سيتم دراسة أثر العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج، من خلال مطلبين يتحدث الأول عن أثر العلاقات السعودية الإيرانية على البحرين، فيما يتحدث المطلب الثاني عن أثر العلاقات السعودية الإيرانية على اليمن.

## المطلب الأول أثر العلاقات السعودية الإيرانية على البحرين

تقع البحرين في منتصف الخليج تقريباً بين الشمال والجنوب، لذلك فهي أحد المراكز الهامة للمواصلات بين الخليج والعالم الخارجي، تبعد عن ساحل المملكة العربية السعودية حوالي اثني عشر ميلاً، وعن الساحل الإيراني حوالي ثمانية عشر ميلاً (هاشم، ١٩٩٠، ص: ٢).

وقد زادت المطامع الإيرانية منذ عام (١٩٣٢)، عندما اكتشف فيها البترول والذي زاد من أهميتها الاستراتيجية، ولم تكن إيران تترك أي فرصة إلا وعبرت فيها عن أطماعها وادعاءاتها في البحرين، وذلك منذ اتفاقية جدة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا في عام (١٩٢٧) وحتى حكومة مصدق التي جددت الإدعاءات الإيرانية في البحرين مبررة ذلك بأنها سياسة إيرانية تقليدية (القاسمي، ١٩٩٠، ص: ٣١٩). ورغم أن الجامعة العربية أصدرت قراراً في مجلسها الذي انعقد في ( ٦ نوفمبر ١٩٥٤)، يؤكد على أن البحرين بلد عربي، وغير خاضع لسيادة إيران ولا تربطه بإيران أي علاقات تبعية (دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم ٧، الملف رقم ٤٤٨/٤٠٣٧/٥ ج ٢ : وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٤م)، إلا أن إيران لا تزال تعبر عن أطماعها في البحرين، بزعمها أن البحرين المحافظة الإيرانية الرابعة عشر والتي أقتطعت منها في حقبة تاريخية ماضية، ولكن المملكة العربية السعودية اتخذت رداً على هذه الإدعاءات؛ فبدأت على الفور بمفاوضات مباشرة مع حكومة البحرين، لتحديد الحدود البحرية معها على أساس أنها دولة حرة مستقلة ليست تابعة لأحد، إن هذا الموقف التي اتخذته المملكة وجه ضربة للإدعاءات الإيرانية من جهة، وكان عاملاً مساعداً للشركات النفطية العاملة في الدولتين (Sampson, 1973,p: 188).



ويُشير الواقع الحالي إلى أن إيران تدخلت ولم تنزل تتدخل في الأحزاب الإسلامية والجمعيات البحرينية المختلفة والتي لها اعتبار سياسي في المجتمع البحريني، ورغم بعض الاضطرابات التي حدثت في البحرين بتحريض من إيران إلا أن حكومة البحرين وبالتعاون مع حكومة المملكة العربية السعودية، تمكنا من إنهاء هذه الاحتجاجات عن طريق القوات العسكرية التي أرسلتها السعودية إلى البحرين لمساعدة حكومتها في حفظ الأمن، إلا أن هذا الأمر قوبل بالاعتراض من قبل إيران، وكانت النتيجة تبادل طرد الدبلوماسيين بين البلدين، ومن الواضح أن السعودية قد ذهبت إلى التدخل عسكريا لوقف الحراك الشعبي في البحرين، تجنباً لانتقال الشرارة إلى المناطق الشرقية، وأمطرت السعوديين بمساعدات ومنح مالية مباشرة بنحو ٤٠ مليار دولار، وخصصت عشرة أضعاف هذا المبلغ لمشروعات استثمارية، ودعم قطاع الأعمال. أما إيران فقالت: " أن الحراك هو تراجع كبير لـ "الشيطان الأكبر" خاصة أن الثورات بدأت في تونس ومصر، وأنها "صحوة إسلامية" تعد امتداداً للثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، وانتصاراً لمحور "الممانعة" والمقاومة، ودعمت طهران بقوة الحراك في البحرين، مؤكدة أطماعها تجاه البحرين، ولكن مملكة البحرين أثبتت بأنها حريصة علي تماسك النسيج الوطني لشعبها المنفتح الذي لا يقبل أن يكون مستقبه مختطفاً من أجل تحقيق أجندات خارجية (مجموعة من الباحثين، ٢٠١٦، ص: ٤٠).

## المطلب الثاني أثر العلاقات السعودية الإيرانية على اليمن

تقع اليمن على معبر مائي يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر والمتوسط من خلال خليج عدن وباب المندب الذي يؤدي إلى قناة السويس، ونظراً لهذا الموقع الاستراتيجي تلعب اليمن دوراً هاماً في تأمين قسم كبير من الخطوط الملاحية العابرة في تلك المنطقة، والتي تعد عصباً اقتصادياً عالمياً، نظراً لمرور ٣٠% من النفط والغاز المستخرج من الخليج إلى الأسواق العالمية عبر باب المندب، وخليج عدن (Mountain, 2011)، كما تُعتبر اليمن الجزء الأضعف في الحزام الأمن الذي شكلته الرياض لتعزيز أمنها القومي، فاضطرابات اليمن تشكل منذ زمن بعيد تهديداً للأمن السعودي نظراً لطبيعة المجتمع اليمني الهشة، إضافة إلى طبيعة العلاقات العشائرية المذهبية (مكاوي وآخرون، ٢٠١٥، ص: ٢٦٤).

ويقع في قلب مشهد الأزمة اليمنية الحالية الحوثيين، ومن المعروف أن هذه المواجهة تقودها إيران ضد مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسه المملكة العربية السعودية، رغم أن وضع إيران في اليمن يختلف بشكل كبير عن علاقاتها مع شيعة إيران، أو شيعة لبنان، نظراً لأن الحوثيين لم تربطهم أي علاقات سابقة بإيران، بل إن بينهم وبين الإيرانيين حساسيات عقدية وثقافية في الأزمنة القديمة والوسيط، خاصة وأن المذهب الزيدي قد سبق المذهب الشيعي الأثني عشري بحوالي قرنين (السيد، ٢٠١٤، ص: ١٥٥).

وتتمثل الحركة الحوثية في: "ذلك المنتدى أو التنظيم الفكري التربوي الذي أعلن عن نفسه في سنة (١٩٩٠) باسم الشباب المؤمن، كإطار تربوي وثقافي في البداية، حيث اقتصر نشاطه في ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض العلوم الشرعية، مع الأنشطة المصاحبة،

وفق رؤية مذهبية زيدية غالبية، ثم ما لبث أن انتقل إلى تنظيم مسلح عسكري، بدءاً من منتصف سنة (٢٠٠٤)، بحيث صار الحوثيون عنواناً له (الدغشي، ٢٠١٣، ص: ١٨).

خاصة وأن الحركة الحوثية قد تلاقحت مع أجندة الرئيس السابق علي عبد الله صالح على إفشال مؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل، والذي كان أحد استحقاقات المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، حيث كان من المتوقع أن تصب المخرجات في مصلحة إقامة دولة اتحادية فيدرالية ديمقراطية، تتخفف فيها مناطق اليمن من المركزية الحادة والتي كانت تعمل لاحتكار قمة السلطة، والنفوذ السياسي، والمالي في شمال اليمن منذ ألف عام، ثم في اليمن الموحد بعد حرب عام (١٩٩٤)، ومن ثم تم توقيع المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية في الرياض في (٢٣/نوفمبر ٢٠١١)، وقد بدأت آنذاك العملية الانتقالية في اليمن برعاية الدول العشر، والتي كانت وظيفتها مساعدة انتقال اليمن إلى إقامة نظام سياسي توافقي جديد، أو بالأحرى الانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد وفقاً لتعبير المبادرة الخليجية بوصفه حلاً وسطياً يجمع بين مطالب نظام صالح السابق، وتطلعات قوى الثورة التي كانت تتطالب بالتغيير آنذاك (بادي، ٢٠١٥).

ومن الجدير بالذكر أن الصراع السعودي الإيراني، قد أخذ بعداً جديداً بعد سيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة في صنعاء، وتمددهم في الواسع في الأراضي اليمنية، إن هذا الأمر أدى إلى التأكد من سعي إيران لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة بعد نجاحها في العراق، وسوريا، ولبنان) الرشيد، ٢٠١٣)، ونظراً لهذه التطورات أطلعت المملكة العربية السعودية عملياتها المدعوة: "عاصفة الحزم"، بهدف ضرب مواقع جماعة: "أنصار الله، الحوثيين)، في اليمن، كما وجهت المملكة أصابع الاتهام لإيران في كونها الداعم الرئيسي لجماعة: "أنصار الله"، أما إيران فقد نددت مباشرة

بالعمليات العسكرية السعودية، حيث وصفت العمل السعودي بأنه عدوان خارجي على دولة مستقلة، من هذا المنطلق يعد الصراع السعودي- الإيراني في اليمن، امتداداً لسنوات العداء الطويلة بين البلدين، ويتجلى هذا الصراع بأنصع صورته في الأزمة اليمنية، حيث يطوق التمدد الإيراني عند حدودها الجنوبية والشرقية، ويجعلها في تماس مباشر مع الخطر الشيعي ( أبو كريم، ٢٠١٥).

فبعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، وتمددهم باتجاه عدن؛ تم الإعلان عن إطلاق عملية عسكرية واسعة تجاه تحالف صالح مع الحوثيين، بمشاركة دول الخليج إضافة إلى الأردن، والسودان، والمغرب، وبدعم اللوجستي من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أهم نتائج عاصفة الحزم: التأثير المباشر على المشروع الإيراني الطامح إلى التوسع الإقليمي في المنطقة، بناءً على إحلال نظام إقليمي جديد قائم على بناء قوات ردع بديلة عن الجيوش النظامية أساسها الميليشيات القائمة على الولاء الطائفي، كما أثرت عاصفة الحزم على المقايضة التي تبنتها إيران بين مشروع القنبلة النووية ومشروع التمدد الإقليمي، كما أظهرت عاصفة الحزم أن النظام الإيراني عاجز عن حماية أتباعه ومناصريه على الأقل في اليمن ( الرزايعة، ٢٠١٧، ص: ٧١).

ويرى الباحث بأنه رغم قضاء الحوثيين على عدوهم السابق وحليفهم الأخير علي عبدالله صالح الرئيس اليمني السابق، لا زالت الأزمة اليمنية قائمة ولا يمكن لهذا المطلب أن يحيط بهذه الأزمة، نظراً لتعقيد هذه الأزمة، وعلاقتها بالعديد من الأطماع الإقليمية والدولية لهذه الدولة.

## الخاتمة

قامت هذه الدراسة بالتعرف على العلاقات السعودية-الإيرانية، وأثرها على دول الخليج في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، وذلك من خلال مقدمة وفصل تمهيدي تحدث عن مفهوم العلاقات الدولية، ومفهوم أمن واستقرار الخليج، فيما تحدث الفصل الأول عن العلاقات السعودية الإيرانية، ومحددات هذه العلاقة الداخلية والخارجية، كما تحدث الفصل الأول عن عوامل التجاذب والتنافر في العلاقة السعودية الإيرانية، أما الفصل الثاني فقد تحدث ومن خلال ثلاثة مباحث عن أثر السياسة الخارجية السعودية على دول الخليج، وعن أثر السياسة الخارجية الإيرانية على دول الخليج، وعن أثر العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها: أنه للعلاقات السعودية الإيرانية تأثير مباشر وغير مباشر على دول الخليج، وقد تفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

- ١- تؤثر العلاقات السعودية الإيرانية بشكل مباشر على دول الخليج في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٧.
- ٢- تؤثر العلاقات السعودية الإيرانية بشكل غير مباشر على دول الخليج في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٧.
- ٣- هناك انعكاسات خاصة تتركها العلاقات السعودية الإيرانية على دول الخليج.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

## أولاً: نتائج الدراسة:

- ١- تعتبر منطقة الخليج إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم؛ كونها تتحكم في العديد من
- ٢- المضائق الهامة، بالإضافة إلى أنها تحتضن نصف الاحتياطي العالمي للنفط.
- ٣- إن وجود مجلس التعاون الخليجي في إقليم مضطرب ما هو إلا زيادة تُضاف إلى الأعباء المثقلة لدى دول المجلس، فرغم كل الإمكانيات الاقتصادية الموجودة بحوزتها، فإنها تواجه صعوبات تُثقل كاهلها في منطقة محفوفة بالمخاطر.
- ٤- تتمتع دول الخليج بموقع جغرافي مهم من أبرز سماته النطاق الجغرافي للخليج العربي كونه على مشارف القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا.
- ٥- تحتل قضية الحفاظ على أمن منطقة الخليج مركزاً ينظم في الأولويات الاستراتيجية ليست لدول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل ولجميع القوى والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية في العالم.
- ٦- تعد المملكة العربية السعودية مملكة إسلامية محافظة يحكمها ملك يستمد سلطته من ولاء عائلة آل سعود الكبيرة والمتماسكة، ومن ولاء مجموعة من علماء الدين أيضاً، ويستند الأساس الدستوري للحكم على الشريعة الإسلامية التي تستمد قوانينها من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية الشريفة

٧- تُشكل منطقة الخليج حدوداً هامة للوطن العربي من الناحية الشرقية، لذلك تُصر كافة الأطراف الإقليمية والدولية الغربية على أن معالجة الأمن الخليجي يجب أن تتم من الزاوية الإقليمية البحتة وترفض اعتبار أمن الخليج جزءاً من الأمن العربي الشامل للاستفراء بالدول العربية الخليجية وعزل قضايا الأمة عن بعضها البعض وبالتالي إضعاف جميع الأطراف العربية في تلك المنطقة.

٨- هناك متغيرات تُحدد الرؤية السعودية لأمنها ولأمن الخليج، أولها: الموقع الاستراتيجي للسعودية، وثانيهما: حفظ توازن القوى الإقليمية في المنطقة، وثالثهما الطبيعة الدينية والمؤسسية للنظام السياسي السعودي، وتتمثل الرؤية السعودية الاستراتيجية لمنطقة الخليج في تقليص القوة العسكرية وترويض الدور الإيراني في الخليج، وتطوير وبناء قوة ردعية عربية إقليمية خليجية

٩- تعتمد المملكة العربية السعودية على ستة مرتكزات تجاه الخليج، وهي : أهمية الرمزية الدينية، والرمزية السلالية، والمركزية الجغرافية، والغنى الاقتصادي، والطموح العسكري، والقيادة الإقليمية

١٠- تُمثل السياسة الإيرانية في منطقة الخليج تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي، وسيبقى هذا التهديد قائماً نظراً لبقاء العلاقات العربية الإيرانية تسير في واقع تصارعي مفتوح، ومع غياب مفهوم الأمن القومي العربي واقتصار التفكير على الأمن القومي الفردي لكل دولة على حده.

## ثانياً: التوصيات:

توصي هذه الدراسة بالنقاط التالية:

- ١- لا بد من تحقيق التنمية المستدامة والتنمية الداخلية وتحقيق العدالة الاجتماعية لشعوب دول الخليج، لتكون ذات جبهة داخلية قوية ومستقرة، بحيث يصبح ولاءها الكبير للوطن وبالتالي تكون مستعدة لمجابهة أي تدخل خارجي.
- ٢- إن الحصن المنيع لبلدان الدول العربية عامة والخليج خاصة هو الوحدة العربية، أو على الأقل وحدة الخليج، ليكونوا صفاً واحداً تجاه الطامعين في هذه المنطقة.
- ٣- يتمتع الخليج بقوة اقتصادية ضخمة، فتأتي التوصية بأن يكون هناك منظومة دفاع متطورة مشتركة موجهة نحو الطامعين بأرزاق هذه الشعوب ومواردها الطبيعية.
- ٤- التوصية بعودة الدور العربي الفاعل الذي يساهم في إرساء الأمن في دول الخليج من خلال التحالف مع الأردن، مع التوصية بعودة جميع الدول العربية وعلى رأسها مصر لأداء دور فعال في قضية أمن الخليج.
- ٥- التوصية بإنهاء الأزمة اليمنية وإعادة هذه الدولة لتأخذ مكانها الحضاري والاستراتيجي مع شعوب المنطقة.
- ٦- التوصية بإنهاء الخلافات الخليجية مع بعض الدول مثل قطر، لأن خلاف الرأي لا يجب أن يُخرج بعض الدول من الوحدة الخليجية.
- ٧- ضرورة تحصين مملكة البحرين ضد جميع الاعتداءات الخارجية المحتملة.
- ٨- ضرورة إنهاء الأزمة العراقية لأن العراق هي خاصرة الأمة العربية بشكل عام، وهي الدرع الواقى العربي من هجمات الفرس الفكرية والعنوانية.
- ٩- التوصية باستثمار العلاقات السعودية الإيرانية للتخفيف من حدة أطماع إيران في بعض الدول العربية بشكل عام وفي دول الخليج بشكل خاص.



## المراجع

### أولاً: الكتب:

- أبو هيف، علي صادق (٢٠١٥)، القانون الدولي العام، ط١٢، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- بدوي، محمد طه (٢٠٠٠)، مدخل إلى العلاقات الدولية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- البياتي، راجي يوسف محمود (٢٠١٥)، العلاقات السعودية الإيرانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لندن: دار الحكمة.
- التسخيري، محمد علي (٢٠٠٥)، حول الدستور الإيراني، ط٢، طهران: المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.
- توفيق، محمد حقي (٢٠٠٠)، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- خالد، عبد الوهاب محمد (٢٠١٥)، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- الخرجي، ثامر كامل (٢٠٠٩)، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- خلف، محمود (١٩٩٦)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، عمان: دار زهران للطباعة والنشر.
- الخولي، بسيوني، (د/ت)، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة، منهج الترقى بكلية الوجود الإنساني، المجلد الثاني عشر: ثورات العرب بداية التغيير في العالم المسلم، الجزء الخامس : الثورات العربية في ظل نظام دولي غير واضح المعالم.

الدغشي، أحمد محمد (٢٠١٣)، الحوثيون، ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية.

دويتش، كارل (١٩٨٢)، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: محمود نافع، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ربيع، حام (١٩٧٣)، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

رجب، يحيى حلمي (١٩٩٩)، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، القاهرة: دار النهضة العربية.

رجب، يحيى حلمي (١٩٩٦)، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، القاهرة: مكتبة العلم والإيمان.

الرشيد، تركي فيصل (٢٠١٣)، ما بعد الثورات العربية، الربيع قمخاض التحول الديمقراطي، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

الرضبي، إنصاف جميل (١٩٩٩)، دراسات وتحليلات في الفكر والسياسة العربية، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

الرمضاني، مازن (١٩٨٩)، دراسة في السياسة الخارجية، الجزء الثاني، بغداد: جامعة بغداد.

زهرة، عطا (٢٠٠٨)، مقدمة في العلوم السياسية، اريد: مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع.

سليم، محمد السيد (١٩٩٨)، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

السيد، رضوان (٢٠١٤)، العرب والإيرانيون والعلاقات العربية - الإيرانية في الزمن الحاضر، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

الصراف، باقر (٢٠١١)، الرؤية السياسية الإيرانية على ضوء التراث والتجربة، القاهرة: مكتبة مدبولي.

الطائي، تاج الدين جعفر (٢٠١٣)، استراتيجية إيران اتجاه الخليج، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر.

الطحاوي، عبد الحكيم عامر (٢٠٠٤)، العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها في دول الخليج، ١٩٥١-١٩٨١، الرياض: مكتبة العبيكان.

طشطوش، هايل عبد المولى (٢٠١٠)، مقدمة في العلاقات الدولية،

العتوم، نبيل (٢٠١٧)، إيران ونظرية أم القرى الشيعية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

علي، جمال سلامة (٢٠٠٣)، أصول العلوم السياسية، اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، القاهرة: دار النهضة العربية.

العلي، علي زياد (٢٠١٧)، مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

فهمي، عبد القادر (٢٠٠٦)، المدخل إلى الاستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

القطاطشة، محمد حمد (٢٠١٤)، مبادئ العلاقات الدولية، ط١، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

كولار، دانيال (١٩٨٥)، العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، بيروت: دار الطليعة.

كي نوش، بنفسه (٢٠١٧)، العلاقات السعودية- الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة: ابتسام بن خضراء، بيروت: دار الساقى.

لوسن، استيفاني (٢٠١٤)، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحكم أحمد الخزامى، القاهرة: دار الفجر لنشر والتوزيع.

ليدل، يشارد (٢٠١٥)، توازن القوى في العلاقات الدولية، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.

محجوب، عبد الحفيظ عبد الرحمن (٢٠١٧)، السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، لندن: دار أي كتب.

مسعد، نيفين عبد المنعم (٢٠٠١)، صنع القرار في إيران، والعلاقات العربية-الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المفتي، عبد العزيز عبد الرحمن (٢٠١٤)، بين إيران والإمارات العربية المتحدة، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

النعمي، أحمد (٢٠٠٩)، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران.

النعمي، عبد الرحمن محمد (١٩٩٤)، الصراع على الخليج، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

النعمي، عبد الكريم فاضل صبري (٢٠١٢)، العلاقات الإمارات- الإيرانية بعد ٢٠٠٣، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

النفيسي، عبد الله فهد، وآخرون (٢٠١٦)، المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية، ط٥، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

هاشم، عبده هاشم(١٤١٤هـ)، الدور السعودي في الخليج، سجل وثائقي تحليلي عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

يحيى، أحمد الكعكي (١٩٨٦)، الشرق الأوسط والصراع الدولي "دراسة عامة عن موقع المنطقة في الصراع"، بيروت: دار النهضة العربية.

يونس، منصور ميلاد(١٩٩١)، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، طرابلس(ليبيا): جامعة ناصر.

### ثانياً: الرسائل الجامعية:

أبو جزر، فداء يوسف(٢٠١٤)، العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي(٢٠٠٥-١٩٩٧)، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة.

آل محمود، عبد الله زيد إبراهيم (٢٠٠٧)، العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٧٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

الحازمي، حاتم عليان محمد(٢٠٠٥)، السياسة السعودية تجاه أمن الخليج من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الحنيطي، راشد أحمد (٢٠١٣)، مبدأ تصوير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج ( الحوثيون أنموذجاً ١٩٩٤ - ٢٠١٣)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

الرزائية، زهير مصطفى (٢٠١٧)، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن (٢٠١٥-٢٠١١)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

الزائد، عطا الله زايد (٢٠٠٣)، العلاقات السياسية السعودية-الإيرانية، وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج (٢٠٠٣-١٩٨٠)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

السلمي، معيض عبد معيض (٢٠٠٣)، العلاقات السعودية الإيرانية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سليمان، رائد حسنت (٢٠١٢)، تأثير العلاقات السورية الإيرانية على القضايا العربية ١٩٩٧-٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

العاصم، خالد عايد ذياب (٢٠١٧)، أثر العلاقات الإيرانية-السعودية على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، الأزمة السورية واليمينية دراسة حالة، بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العبادي، فؤاد عاطف (٢٠١٢)، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج (١٩٩١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

عبد الزهرة، انتصار دوشي(٢٠٠٥)، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد.

القاسمي، نورة (١٩٩٠)، الوجود الفارسي في الخليج (١٩٢١ - ١٩٧١)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة.

المطيري، وضحة ذيبان غنام(٢٠١١)، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

هاشم، سعيد خليل(١٩٩٠)، تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال (١٨٦١-١٩٧١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

**ثالثاً: أبحاث، ومقالات، وتحليلات، وتحليل موقف، ومراجعة كتب، وندوات، ومؤتمرات، وأوراق علمية:**

ادريس، محمد السعيد (٢٠١٥)، تحديات إيران في التحالف مع روسيا في سوريا، مختارات إيرانية، العدد ١٧٣، آذار/ مارس ٢٠١٥.

بادي، راجح (٢٠١٥)، المسار السياسي في اليمن، من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، سياسات عربية، العدد ١٤، أيار ٢٠١٥.

التلاوي، أحمد (٢٠١٦)، تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

تيلوك، تيم (٢٠٠٧)، المملكة العربية السعودية، السلطة والشرعية، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث.

خلجي، مهدي (٢٠١٦)، إيران واستغلالها الإيديولوجي للحج، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

الرشيد، مضاوي (٢٠١٧)، السعودية وجيرانها: علاقة مضطربة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الزهراني، يحيى بن مفرح (٢٠١٦) تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج، مجلة الدراسات المستقبلية، المجلد الثاني ٢٠١٦.

سكزية، منى (٢٠١٤)، مراجعة كتاب نظريات في العلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد السادس، كانون الثاني/يناير، ٢٠١٤.

الشيخ، نورهان (٢٠١٢)، الموقف الروسي من الثورات العربية، الرياض: مجلة البيان، الإصدار التاسع.

عبد الله، جمال (٢٠١٦)، السعودية وإيران صراع الأدوار وانعكاساته الإقليمية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.



العوم، نبيل ( ٢٠١٧ )، صورة دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق في الكتب المدرسية الإيرانية، تركيا: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

قريب، بلال ( ٢٠١٧ )، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط : العلاقات الإيرانية السعودية نموذجاً، مجلة المفكر، العدد ١٥.

قمورية، أمين خليل (٢٠١٧)، العلاقات السعودية الإيرانية، مؤشرات التطبيع وعوامله، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٧/٩/١.

ليفيت، ماتيو (٢٠١٥)، تهديدات إيران و«حزب الله» للسعودية: السوابق الماضية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

مبيضين، مخد (٢٠٠٨)، العلاقات الخليجية الإيرانية (١٩٩٧-٢٠٠٦) السعودية حالة دراسة، مجلة المنارة، مجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨.

مجموعة من الباحثين (٢٠١٦)، استراتيجيات عمل ولاية الفقيه الإيرانية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

محمد، عربي لادمي (٢٠١٦)، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

مكاوي، نجلاء، وآخرون (٢٠١٥)، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

نعوش، صباح (٢٠١٥)، أين العملة الخليجية الموحدة، الجزيرة نت، بتاريخ ١٧/٢/٢٠١٥

يوسف، عمار (٢٠١٨)، تحالف السعودية والإمارات صمام أمان العالم العربي، صحيفة الاتحاد الإماراتية الإلكترونية الصادرة بتاريخ ٥ شباط ٢٠١٨.

#### رابعاً: مقالات من الانترنت:

أبو كريم، منصور (٢٠١٥)، مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية في ظل تنامي الصراع السياسي والطائفي في المنطقة، موقع أمد للإعلام، <https://www.amad.ps/ar/Details/93277> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٥.

الختلان، صالح بن محمد (٢٠١٧)، القيادتان في السعودية وروسيا تعبران باستمرار عن رغبة في توثيق العلاقات بينهما، موقع الجزيرة بتاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٧ متوفر على الرابط: <http://www.al-jazirah.com/2017/20171006/av4.htm> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢.

الحمزة، محمود (٢٠١٧)، عن العلاقات الروسية الإيرانية، موقع العربي الجديد، متوفر على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢.

عطوان، عبد الباري (٢٠١٧)، العوامل الستة التي تحتم التقارب بين السعودية وإيران؟، موقع قناة العالم، متوفر على الرابط: <http://www.alalam.ir/news> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢.

فيلد، ناثن (٢٠١٧)، العودة إلى الأسس: العلاقة الأمريكية-السعودية في عهد ترامب، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متوفر على الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٠.

موسوعة الجزيرة (٢٠١٧)، العلاقات السعودية الإيرانية.. توتر له تاريخ، متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia> ، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢.

عزيز، رامي (٢٠١٦)، هدف التحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منتدى فكرة، ٤ شباط / فبراير ٢٠١٦. <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-purpose-of-saudi-arabias-islamic-military-coalition> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢.

أحمد، بختيار (٢٠١٥)، الاستراتيجية الإيرانية، ساسة بوست، متوفر على الرابط: <https://www.sasapost.com/opinion/iranian-strategy> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢.

موقع وزارة الخارجية السعودية:

تم الدخول ، <http://www.mofa.gov.sa/KingdomForeignPolicy/Pages/ForeignPolicy24605.aspx>

إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٣

موقع العربية، بتاريخ ٢٣ آيار/مايو ٢٠١٧ ، <https://www.alarabiya.net> تم الدخول إلى الموقع

بتاريخ ٢٠١٨/٨/٦.

مصطفى، دينا (٢٠١٥)، قوة الجيش السعودي بالأرقام، صحيفة عاجل الإلكترونية،

<https://ajel.sa/local/1548681> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٦.

صحيفة الوثام الإلكترونية (٢٠١٨)، العلاقات السعودية الاماراتية: محور إستراتيجي لمواجهة

أزمات المنطقة، مقال منشور بتاريخ ٢ شباط ٢٠١٨، متوفر على موقع صحيفة الوثام:

<http://www.alweeam.com.sa> تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٨/٨/٦.

### خامساً: مراجع أجنبية:

Furniss، Edgar & Snyder, R (1955), **An Introduction to American Foreign Policy**, New York: Rinehart.

Charles A. McLean II (2001), **End of the Islamic Cold war: the Saudi Iranian Detente and Its Implications**, Thesis, Naval Postgraduate School Monterey, California.

Sampson, A(1973): **The seven sisters, the great oil companies and the world today**, London.

Mountain, Thomas c., **choke point babel-mandeb; understanding the strategically critical horn ofAfrica**, foreign policy journal, November 19,2011.